٦

بحوث
في الأُصول الرجالية

رجال الكشي

بحث رجالي

بقلم
الشيخ عادل هاشم

طبعة محققة

رِجَالُ اَلْكِشِّيّ
بَحْثٌ رِجَالِيٌّ

سلسلة بحوث في الأصول الرجالية/ ٦

رِجَالُ اَلْكِشِّيّ

بَحْثٌ رِجَالِيٌّ

بِقَلَمِ
الشَّيْخ عَادِل هَاشِم

طَبْعَـــة مُحققَـــة

سرشناسه : هاشم، عادل، ۱۹۸۱- م. Hashim, Adil
عنوان قراردادی : اختیار معرفةالرجال. شرح معرفه الناقلین عن الائمه الصادقین (ع) . برگزیده . شرح
عنوان و نام پدیدآور : رجال الکشی: بحث رجالی/ بقلم عادل هاشم.
مشخصات نشر : تهران : موسسةالصادق علیه السلام للطباعة والنشر، ١٤٤٤ ق.= ٢٠٢٣ م.= ١٤٠٢.
مشخصات ظاهری : ١٠٤ ص.؛ ٥/١٤×٥/٢١ س‌م.
فروست : سلسله بحوث فی‌الاصول‌الرجالیه؛ ٦.
شابک : ٩٧٨-٦٢٢-٨٠١٤-٠٣-٦
وضعیت فهرست نویسی : فیپا یادداشت : زبان: عربی.
یادداشت : کتاب حاضر شرحی بر کتاب «اختیار معرفةالرجال» تالیف شیخ طوسی است که خود تلخیص کتاب «معرفه‌الناقلین عن‌الائمه‌الصادقین» تالیف محمدبن عمر الکشی است.
یادداشت : کتابنامه: ص. [٩٠] - ٩٨؛ همچنین به صورت زیرنویس.
موضوع : شیخ طوسی، محمدبن حسن، ٣٨٥ - ٤٦٠ق. اختیار معرفةالرجال -- نقد و تفسیر
موضوع : کشی، محمدبن‌عمر، قرن ٤ق. معرفه الناقلین عن الائمه الصادقین (ع) -- نقد و تفسیر
موضوع : محدثان شیعه Hadith (Shiites) -- Authorities
حدیث -- علم‌الرجال Hadith -- *Ilm al-Rijal
شناسه افزوده : شیخ طوسی، محمدبن حسن، ٣٨٥ - ٤٦٠ق. اختیار معرفةالرجال -- نقد و تفسیر
شناسه افزوده : کشی، محمدبن‌عمر، قرن ٤ق. معرفه الناقلین عن الائمه الصادقین (ع). برگزیده. شرح
رده بندی کنگره : BP١١٥ این کتاب با کاغذ حمایتی منتشر شده است
رده بندی دیویی : ٢٩٧/٢٦٧
شماره کتابشناسی ملی : ٩٢٦٣٦٦٦

رِجَالُ اَلْكِشِّيّ بَحْثٌ رِجَالِيٌّ

تألیف: الشیخ عادل هاشم

الطبعة: الاولی، ١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م - ١٤٠٢ش

القطع: رقعي

المطبعة: الصادق علیه السلام

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

عدد الصفحات: ١٠٤ صفحة

ردمک: ٩٧٨-٦٢٢-٨٠١٤-٠٣-٦

الناشر: موسسة الصادق للطباعة و النشر

مؤسسة الصادق للطباعة والنشر

www.alsadegh.com

مراکز التوزیع: ایران- قم- شارع معلم- مجمع ناشران - طابق الأرضي - رقم B٤٠
موسسة الصادق ٩١٢٤١٠٢٠٩٦ (٠٠٩٨)
ایران- تهران- شارع ناصرخسرو- زقاق حاج نایب - سوق المجیدی
موسسة الصادق ٣٣٩٣٤٦٤٤ (٠٠٩٨٢١)

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين:

أما بعد:

فهذه مجموعة أبحاث رجالية ألقيناها على جمع من طلبة البحث الخارج في الحوزة العلمية في النجف الأشرف في علم الرجال، تناولنا فيها البحث في مايسمى بكتاب رجال الكشي، أو بالأحرى ما اختاره منه الشيخ الطوسي(قدس سره) وسماه (إختيار معرفة الرجال)؛ وذلك لما يتمتع به هذا الكتاب من سمات، وصفات امتاز بها عن باقي الكتب والأصول الرجالية، فاستشعرنا مالهذا الكتاب من قيمة علمية كبيرة، خصوصاً أنه يمثل أقدم الأصول الرجالية الواصلة إلينا، والتي لاغنى للفقيه عنه في أبحاثه الاستدلالية العامة .

وبعد الانتهاء من المطلوب رغبَ جمعْ ممن حَضَر هذه الأبحاث أنْ تُنشر وتُعمّم؛ وذلك لتعميم الفائدة، وسهولة

الوصول إليها من الدارسين والباحثين في علم الرجال، فاستجبنا لطلبهم فكان هذا الذي بين يديك.

نسأل الله سبحانه وتعالى أنْ يوفقنا في هذا وغيره من الأبحاث، وأنْ يمنَّ علينا بالتوفيق، إنه سميع الدعاء مجيب.

والحمد لله رب العالمين.

مقدمة

لا إشكال ولا شبهة في أنّ محور عمل الفقيه في عملية الاستدلال الفقهي هو الكتاب الكريم، والسنّة المطهّرة للمعصومين (عليهم السلام)، ولكنّها تختلف من جهةٍ، وهي:

أنّ الكتاب الكريم قطعي السند والصدور، بينما السنّة المطهّرة ليست كذلك؛ وذلك لأنّه قد وردت فيها روايات عن الثّقات، وعن غير الثّقات، مضافاً إلى اختلاف أنظار الفقهاء في مباني التوثيق، واستظهار وثاقة الرّواة من عدمه، بلحاظ الألفاظ الواردة في تراجمهم في كتب الرجال.

وبالتالي، اشتدّت حاجة الفقيه لمعرفة أحوال الناقلين والمحدّثين من الرّواة، من ناحية الجرح والتعديل، ولا يسوغ للفقيه التساهل في هذا الجانب، سواءٌ من جهة الإهمال أو من جهة الاستسهال؛ لأنّ ذلك يؤدّي حتماً إلى عدم الاطمئنان بصدور الرواية من أهلها.

وبالتالي، يشوب ما يصل إليه من نتائج الشك، هذا.

وقد اتبع أهل الرجال مناهج متعدّدة لتقييم أحوال الرواة من ناحية الجرح والتعديل، ومن جملة هذه المناهج، اعتماد

قول المعصومين (عليهم السلام)، وما وردت في كلماتهم من الإشارة إلى أحوال الرواة، من أجل الوقوف على حال الراوي من جهة الوثاقة والضعف.

ومن الطبيعي أن يحتاج هذا المنهج إلى قربٍ زمانيٍ من زمان المعصومين(عليهم السلام)، حتّى يسهل على المصنّف بهكذا منهج تتبّع الروايات التي وردت فيها الإشارة إلى أحوال الرواة.

مضافاً إلى ذلك:

فإنّ هذا النمط من التوثيقات -بعد فرض صحة أسانيد ما وردت فيه من روايات- سوف تعبّر -بشكل أو بآخر- عن رأي المعصوم (عليه السلام) في الراوي، بلحاظ الجرح والتعديل، وتبتعد عن إعمال الرأي والاجتهاد والنّظر من قبل مصنّفي الرجال.

وهذه ميزةٌ مهمةٌ تُزيد من القيمة الاحتمالية التي تحملها مثل هذه التوثيقات والتضعيفات، بحيث أنّها -في أغلب الأحيان- تورث الاطمئنان والوثوق بحال الرّاوي، من جهة الجرح والتعديل.

ومن أمثلة هذه الكتب الرجالية التي اعتمدت هذه المنهج -إن لم يكن المثال الوحيد الواصل إلينا -والأوضح هو ما يُعرف بكتاب رجال الكشي، أو ما يُعرف حالياً فيما بين

أيدينا بـ(اختيار معرفة الرجال) للشيخ الطوسي، وقد عاش المصنّف (رحمه الله) في عصر الغيبة الصغرى، وتحديداً النصف الثاني منها، وكان معاصراً تقريباً لزمان الشيخ الكليني، وسيأتي مزيد بيان من هذه الجهة[1].

وفي الحقيقة يجب أن لا نغفل ثراء المادة العلمية التي وصلتنا عن طريق هذا الكتاب، مقارنةً بما في الكتب الرجالية الأخرى، فهو مضافاً إلى أقدميته زماناً على الجميع ممّا وصلنا، فهو أشار لنا إلى وجود نهضةٍ علميةٍ يُشار إليها في بلاد ما وراء النهر في تلك الفترة الزمنية، وتفرده بمنهجٍ خاصٍ لم يتسنَ لغيره بعد ذلك، لسببٍ أو لآخر من الإتيان بمثيل له، فهو -إن صحّ التعبير- كما هو واضح من هيئة الكتاب، كتاب حديثٍ وروايةٍ، وذو غرضٍ وغايةٍ رجالية، وهذه ميزةٌ فريدةٌ ينفرد بها في كتب الرجال التي وصلت إلينا.

مضافاً إلى أنّه ضمّ بين طيّاته وكلماته مادّةً مهمةً ودسمةً في التاريخ عموماً، والتاريخ الاجتماعي خصوصاً، وكذلك في السيرة وغيرها، خصوصاً مع قربه من عهد الأئمّة المعصومين (عليهم السلام).

---

(١) ينظر: ص١٦

ولابدّ من الإشارة إلى أنّ الكتاب لم يكن مختصاً بسرد أسماء رواة الشيعة فقط، حتّى يكون ذكر الراوي فيه دليلاً على تشيّعه أو إماميّته، بل سرد أسماء من روى عن الأئمّة (عليهم السلام)، ووقع في أسانيد رواياتهم، سواءٌ أكان شيعياً أم ليس بشيعي، وسواءٌ كان ثقة أو لا.

فبالتالي، لا يعتبر ورود اسم الرّاوي في الكتاب دليل على تشيعه أو وثاقته.

ثمّ أنّه يقع الكلام في مقامات:

المقام الأوّل: في التعريف بالكشي وبيان طبقته وأساتذته وتلامذته

أمّا الكشي نفسه، فقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة، بالقول:

((محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي، أبو عمرو، كان ثقةً، عيناً، وروى عن الضعفاء كثيراً، وصحب العيّاشي وأخذ عنه، وتخرّج عليه في داره، التي كانت مرتعاً للشيعة وأهل العلم، له كتاب الرجال كثير العلم، وفيه أغلاطٌ كثيرةٌ، أخبرنا أحمد بن علي بن نوح وغيره، عن جعفر بن محمّد بكتابه))[1].

بينما ترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في موضعين:

الموضع الأوّل:

في فهرسته حيث قال عنه:

((محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي، يُكنّى أبا عمرو، ثقةٌ، بصير بالأخبار وبالرجال، حسن الاعتقاد، له كتاب الرجال، أخبرنا به جماعةٌ، عن أبي محمّد التَلعكبري، عن محمّد

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٧٢ الرقم ١٠١٨.

بـن عمـر بـن عبـد العزيـز، أبي عمـرو الكـشّي))[١].

الموضع الثاني:

في رجالـه حينـما عَـدّه في مـن لم يـروِ عـن واحـدٍ مـن الأئمـة (عليهم السلام)، حيـث وصفـه بالقـول:

((محمّـد بـن عمـر بـن عبـد العزيـز الكـشي، يُكنّـى أبـا عمـرو، صاحـب كتـاب الرجـال، مـن غِلـمان العيّـاشي، ثقـةٌ، بصـير بالرجـال والأخبـار، مسـتقيم المذهـب))[٢].

نعـم، ورد في هامـش النّسـخة المحقّقـة مـن رجـال الطـوسي أنّـه في النّسـخة (ع) ليـس فيهـا كلمـة «ثقـة»[٣].

ولكـن مـن الواضـح أنّ هـذا لا يـضرّ بحـال الرّجـل، بعـد النـصّ عـلى وثاقتـه مـن قبـل الشـيخ (قدس سره) في فهرسـته، وكـذا مـن قبـل النجـاشي في رجالـه، بـل قـد أشـاروا إلى عظيـم منزلتـه، وكونـه عينـاً مـن عيـون هـذه الطائفـة.

ويُلقَـب بالكَـشي بالفتـح نسـبة إلى كَـش وهـي منطقـة مـن

---

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢١٧ الرقم ٦١٤.

(٢) الطوسي: الرجال: ص ٤٤٠ الرقم ٦٢٨٨.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: هامش رقم ٣.

نواحي سمرقند في آسيا الوسطى في أوزبكستان حالياً، وكان للشيعة فيها حضور، بقرينة وجود العيّاشي (المتوفى ٣٢٠ للهجرة) وهو أستاذ الكشي فيها، وتبعه في الحضور العلمي الكشي، وغيره من الأعلام.

وأمّا الكلام في طبقته والمقطع الزماني الذي عاش فيه:

فلم يسجل لنا التاريخ مع الأسف، لا سنة ولادته، ولا سنة وفاته.

ولكن هناك جملة من القرائن تنفع في تحديد الفترة الزمنية التي عاش فيها، منها:

أولاً:

أنّه بتصريح الشيخ الطوسي والنجاشي كما تقدّم[1]، كان ممن صحب العياشي (رحمه الله)، بل ومن تلامذته، وممن روى عنه، والعياشي قد توفّي سنة(٣٢٠) للهجرة، أي في العقد الأخير من الغَيبة الصغرى، وكان معاصراً للكليني (قدس سره) (المتوفى ٣٢٩ للهجرة) ووالد الصدوق (قدس سره) (المتوفى سنة ٣٢٩ للهجرة)، وهي السنة التي تُسمّى بسنة تناثر النّجوم، وهؤلاء الأعلام

(١) يراجع: ص١٣-١٤.

من الطبقة التاسعة، كما أشرنا إليهم مفصلاً في كتابنا طبقات الرّواة[١].

وعليه، فيكون أساتذتهم من الطبقة السابقة عليهم.

ثانياً:

أنّه قد أشار النجاشي (رحمه الله) في ترجمة الكشي، أنّه قد أخبره أحمد بن علي بن نوح وغيره، عن جعفر بن محمد، عنه ـ أي عن الكشي ـ بكتابه ـ أي كتاب الرجال ـ، وجعفر بن محمّد هذا هو ابن قولويه القمّي (رحمه الله)، صاحب كامل الزيارات المتوفى سنة (٣٦٨) للهجرة، وهو من الطبقة العاشرة، فيكون الكشي قد عاش قبل هذا الزمان ولو بقليلٍ.

ثالثاً:

أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) صرّح في فهرسته أنّ كتاب الكشي في الرجال قد أخبره به جماعة، عن أبي محمّد التَلعكبري، عن الكشي، وهذا يعني أنّ هارون بن موسى التَلعكبري ممّن روى عن الكشي، فيكون من طبقة تلامذته، والتَلعكبري توفّي سنة (٣٨٥)للهجرة، فهو من الطبقة العاشرة أيضاً.

---

(١) ينظر: عادل هاشم، طبقات الرواة دراسة وتحليل: ص٨٥.

وعليه، فأستاذه الكشي عاش قبل هذا الزمان.

فتحصّل مما تقدّم:

أنّ الكشي أدرك شطراً من الغيبة الصغرى وما بعدها، بقرينة ما تقدّم.

ومنه يمكن القول:

إنّ فترة نشاطه العلمي هو النّصف الأول من القرن الرّابع الهجري، ولم يُشَر إلى وجود أكثر من كتابه الرجالي هذا.

ولكن، مع ذلك فقد قيل في سنة وفاته وجوهٌ:

الوجه الأول:

ما ذكره في هداية العارفين من أنّه توفّي سنة (٢٩٦) للهجرة[١].

ولكن من الواضح أنّ هذا ليس بصحيحٍ، بل بعيد جداً بحساب الاحتمالات، والوجه في بُعده أنّه قد نصّ الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرسته، أنّ أبا محمّد التَلعكبري -وهو هارون بن موسى التَلعكبري- ممّن أخبره بكتابه ـ أي كتاب الكشي ـ، عن طريق جماعة، عن التَلعكبري، والتلعكبري هذا توفّي

(١) ينظر: البغدادي، هدية العارفين: ٢/ ٢٢.

سنة (٣٨٥) للهجرة، وهذا يعني أنّه لو كان الكشي قد توفّي سنة(٢٩٦) للهجرة، لكان التَلعكبري قد عَمَّر (١٠٠) سنة، بل أكثر من (١٠٠) بعشرٍ أو عشرين سنة؛ وذلك لأنّ تحمّل الرواية عادةً ما يبدأ بعد أو ما يقرب سنّ العشرين، ولم يذكر أهل الرجال أنّ التَلعكبري ممّن عَمَّر طويلاً.

الوجه الثاني:

ما ذكره صاحب مستدرك سفينة البحار، من أنّه توفّي سنة(٣٢٨) للهجرة[1].

وهذا الوجه وإن كان ممكناً في نفسه، ولكن يبعده كذلك رواية التَلعكبري عنه؛ وذلك لأنّ هذا يعني وفاة التَلعكبري بعد وفاة أستاذه بحدود ستة عقودٍ، ولو كان الأمر كذلك لأُشير إليه في كتب الرجال والتراجم؛ لعدم معهودية مثل ذلك في التراجم.

الوجه الثالث:

ما ذكره الزركلي في الأعلام، من أنّه توفّي سنة (٣٤٠)

(١) ينظر: النمازي، مستدرك سفينة البحار: ٩/ ١١٩.

للهجـرة، أي سـنة (٩٥١) للميـلاد[١].

ولعـلّ هـذا الوجـه هـو الأقـرب بحسـاب الاحتـمالات، خصوصـاً بملاحظـة مـن روى عنهـم الكـشي كالعيـاشي المتـوفّى سـنة (٣٢٠) للهجـرة، وملاحظـة كذلـك مـن روى عـن الكـشي كابـن قولويـه (المتـوفّى ٣٦٨ للهجـرة)، وكذلـك التلعكـبري (المتوفّى ٣٨٥ للهجـرة)، واختـار هـذا القـول بـل اسـتقربه واسـتصوبه جمـع مـن المعاصريـن، ممـن حقّـق كتـاب اختيـار معرفـة الرجـال[٢].

نعـم، لم يكـن الكـشي مقتـصراً في التَلمـذة عـلى يـد العيـاشي فقـط، بـل كان لـه دائـرة واسـعة مـن المشـايخ، ممّـن روى عنهـم، وهـم أكثـر مـن خمسـين رجـلاً، منهـم:

١ ـ آدم بن محمّد القَلنسي البَلخي[٣].

٢ ـ إبراهيم بن علي الكوفي السَمرقندي[٤].

---

(١) ينظر: الزركلي، الأعلام: ٦/ ٣١١.

(٢) ينظـر: الطـوسي، اختيـار معرفـة الرجـال: ١/ ٣٤. مقدمة التحقيق للشـيخ محمـد جاسـم الماجدي.

(٣) ينظـر: الطـوسي، اختيار معرفـة الرجـال: ١/ ٧٢ ح٤٣، ٢/ ٤٣٧ ح ٣٣٨، ٢/ ٧٨١ ح٩٢٤.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٥١٣ ح٤٤٨، ٢/ ٥٩٤ ح٥٥٢.

٣ ـ إبراهيم بن محمّد بن العبّاس الخُتَّلي[١].

٤ ـ إبراهيم بن مختار بن محمّد[٢].

٥ ـ إبراهيم بن نُصَير الكشي[٣].

٦ ـ إبراهيم الورّاق السَّمرقندي[٤].

٧ ـ أبو الحسن بن أبي طاهر[٥].

٨ ـ أبو سعيد بن سليمان[٦].

٩ ـ أبو عمرو بن عبد العزيز[٧].

---

(١) ينظر: المصدر السابق: ١/ ٦ح ٣، ١/ ٣٤١ ح٢٠٢، ١/ ٣٤٦ ح٢١٣ وغيرها.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٧٨٠ ح٩١٦.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٧ ح٤، ١/ ٢٦ ح١٢، ١/ ٧٠ ح٤١، ١/ ١٠٨ ح٥٠، ١/ ١١٣ ح٥١، ١/ ١٢٩ ح٥٨، وغيرها.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٥٤٣ ح٤٨١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٧١٠ ح٧٧٠.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٦٧٠ ح٦٩٨.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٠ ح٩.

١٠ ـ أبو محمد الشّامي الدّمشقي[١].

١١ ـ أحمد بن إبراهيم السُنسُني، أبو بكر[٢].

١٢ ـ أحمد بن إبراهيم القرشي، أبو جعفر[٣].

١٣ ـ أحمد بن علي القمّي السَلولي الشَّقران[٤].

١٤ ـ أحمد بن علي بن كَلثوم السَرخسي[٥].

١٥ ـ أحمد بن محمّد الخالدي، أبو الحسن[٦].

١٦ ـ أحمد بن منصور الخُزاعي[٧].

١٧ ـ أحمد بن يعقوب، أبو علي البَيهقي[٨].

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٥١٩ ح٤٦٣، ٢/ ٧١٦ ح٧٩١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٨٧٢ ح ١١٤٨.

(٣) ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٦٧٩ ح ٧١٥.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ١٠٥ ح٤٩، ١/ ٢٥٢ ح٩٩، ٢/ ٨٥١ ح ١٠٩٥.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٨١٤ ح ١٠١٨، ٢/ ٨٤٢ ح١٠٨٤، ٢/ ٨٤٣ ح١٠٨٧.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٥٣٠ ح٤٧٧.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٦٧٩ ح٧١٤، ٢/ ٦٨٨ ح٧٣٤.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٨٢٠ ح ١٠٢٨.

١٨ ـ جبريل بن أحمد الفَريابي[١].

١٩ ـ جعفر بن أحمد بن أيّوب السَمرقندي[٢].

٢٠ ـ جعفر بن محمّد، أبو عبد الله الرازي الخواري[٣].

٢١ ـ جعفر بن محمّد بن معروف[٤].

٢٢ ـ حسين بن الحسن بن بندار القمّي[٥].

٢٣ ـ حمدان بن أحمد، أبو جعفر القَلنسي[٦].

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ١٥ ح ٧، ١/ ٣٢ ح١٣، ١/ ٤٦ ح٢١، ١/ ٥٤ ح٢٦، ١/ ٥٥ ح ٢٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٦٤٢ ح٦٦٣، ٢/ ٧١٧ ح٧٩٢.

(٣) ينظر: المصدر السابق: ١/ ٧٣ ح ٤٦.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ١١٨ ح ٥٣، ١/ ١٤٠ ح٦٠، ١/ ١٤١ ح٦١، ١/ ٢٢٣ ح ٨٩.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٨١ ح١١١، ١/ ٣٢٥ ح١٧٥، ١/ ٣٤٨ ح٢١٨، ٢٢٠.

(٦) ينظر: المصدر السابق: ١/ ٣٧٨ ح٢٦٤، ١/ ٤٠١ ح٢٩٢، ٢/ ٧٠٦ ح٧٥٧، ٢/ ٨٣٨ ح ١٠٧٤.

٢٤ ـ خالد بن أحمد، أبو صالح[١].

٢٥ ـ خلف بن حمّاد، أبو صالح الكشي[٢].

٢٦ ـ خلف بن محمّد، الملقّب بالمنان الكشي[٣].

٢٧ ـ عبد الله بن محمد النَخعي الشافعي السمرقندي[٤].

٢٨ ـ عبد الله بن محمّد بن خالد الطَيالسي[٥].

٢٩ ـ عثمان بن حامد الكشي[٦].

٣٠ ـ علي بن الحسن[٧].

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٨٣٩ ح ١٠٧٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٦٨ ح٣٩، ١/ ٣٧٤ ح٢٥٨، ٢/ ٤٨١ ح٣٩٠، ٢/ ٥١٢ ح٤٤٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ١٤٣ ح ٦٢، ٦٣، ٦٤، ١/ ١٤٥ ح٦٥ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٨٣ ح١١٧.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٤٧٣ ح٣٨٠، ٢/ ٤٨١ ح٣٩١، ٢/ ٧٠٧ ح٧٦٢.

(٦) ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٨٨ ح١٢٨، ١/ ٣٤٠ ح ١٩٨، ١٩٩، ١/ ٤١٤ ح ٣٠٧.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٧٣ ح٤٥، ١/ ٤١١ ح٣٠١.

٣١ ـ علي بن محمد بن قُتيبة النيسابوري[١].

٣٢ ـ علي بن يزداد الصائغ الجرجاني[٢].

٣٣ ـ عمرو بن علي التَفليسي، أبو الحسن[٣].

٣٤ ـ محمّد بن إبراهيم، أبو عبد الله[٤].

٣٥ ـ محمّد بن أبي عوف البخاري[٥].

٣٦ ـ محمّد بن أحمد بن شاذان، كتب إليه[٦].

٣٧ ـ محمّد بن إسماعيل البُندقي النيسابوري[٧].

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٧ ح١٦، ١/ ٦٦ ح٣٨، ١/ ١٢٠ ح٥٤، ١/ ١٢٦ ح٥٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٧٩ ح١٠٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٤٢ ح ٢٠٥.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ١٩٠ ح٧٩، ١/ ٣٥٥ ح ٢٢٤، ٢/ ٥٠٠ ح٤٢٣.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٦ ح٢، ١/ ٩٨ ح ٤٨، ١/ ١٢٧ ح٥٧ .

(٦) ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٤٩٤ ح ٤٠٨.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٨ ح١٧، ١٨، ٢/ ٤٥٨ ح٣٥٦، ٢/ ٧٣١ ح ٨١٧.

٣٨ ـ محمّد بن بحر الكرماني الدُّهني النَرمسابري[١].

٣٩ ـ محمّد بن بشر[٢].

٤٠ ـ محمّد بن الحسن البُراثي[٣].

٤١ ـ محمد بن الحسن بن بَندار القمّي، قال: وجدت بخطّه[٤].

٤٢ ـ محمّد بن الحسن الكشي[٥].

٤٣ ـ محمّد بن الحسين بن أحمد الفارسي[٦].

٤٤ ـ محمّد بن الحسين بن محمّد الهروي[٧].

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٦٢ ح٢٣٥.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٤٢١ ح٣٢١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ١٢٢ ح٥٥، ١/ ٣٢١ ح١٦٧، ١/ ٤١٤ ح٣٠٧.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٤٢ ح٢٠٦، ٢/ ٤٨٧ ح٣٩٦، ٢/ ٧٩١ ح٩٥٧.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٨٨ ح١٢٨، ١/ ٣٤٠ ح ١٩٨، ١٩٩، ٢/ ٤٢٤ ح٣٢٧.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٧٣٧ ح٨٢٧.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٨٢٠ ح١٠٢٧، ١٠٢٨.

٤٥ ـ محمّد بن رشيد، أبو سعيد الهِروي[١].

٤٦ ـ محمّد بن سعد بن مزيد الكشي[٢].

٤٧ ـ محمد بن علي بن قاسم بن أبي حمزة القمّي[٣].

٤٨ ـ محمّد بن قولويه القمّي[٤].

٤٩ ـ محمّد بن مسعود العياشي السمرقندي[٥].

٥٠ ـ محمّد بن يحيى الفارسي[٦].

٥١ ـ نصر بن الصباح البلخي[٧].

---

(١) ينظر: المصدر نفسه:٢/ ٥٧٠ ح٥٠٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ١٣ ح٢، ١/ ٩٨ ح٤٨، ١/ ١٢٧ ح٥٧، ٢/ ٨٥٢ ح١٠٩٧، ٢/ ٨٦٦ ح١١٣١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٦٧٦ ح٧٠٩، ٢/ ٨٣١ ح١٠٥١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٩ ح٢٠، ١/ ٢٨١ ح١١١، ١/ ٣٢٣ ح١٧٠، ١٧١.

(٥) ينظر: المصدر السابق: ١/ ١٠ ح٥، ١/ ١٣ ح٦، ١/ ٢٠ ح٩، ١/ ٣٤ ح١٤، ١/ ٤٦ ح٢٢.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٧٨١ ح ٩٢١.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ١٩ ح ٨، ١/ ٧١ ح٤٢، ١/ ٧٢ ح٤٤.

وأمّا الحديث عن تلامذته ومن روى عنه، فمنهم:

١ ـ جعفر بن محمد بن قولويه، صاحب كتاب كامل الزيارات، كما في طريق النجاشي إلى الكشي[١]، وإلى جعفر بن محمد بن أيّوب السمرقندي[٢]، وفي ترجمة الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني[٣]، وفي ترجمة نصر بن صباح البلخي[٤].

٢ ـ حيدر بن محمّد بن نعيم السمرقندي، ذكره الشيخ في ترجمته[٥].

٣ ـ هارون بن موسى التَلعكبري، كما في طريق الشيخ الطوسي في الفهرست إليه[٦]، وكذا هو مذكور في عِدّة من الإجازات[٧].

---

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٧٢ الرقم ١٠١٨.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٢١ الرقم ٣١٠.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٦ الرقم ٧٣.

(٤) ينظر: المصدر نفسه.

(٥) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص١٢٠، الرجال: ص ٤٢٠.

(٦) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢١٧ الرقم ٦١٤.

(٧) ينظر: المجلسي، بحار الأنوار: ١٠٧/ ٢٢٤، ١٠٨/ ١٠٠ ، ١٠٩/ ٧،

المقام الثاني: في اسم الكتاب الأصلي، واسم ما وصلنا منه

أمّا الكلام في مقام تسمية الكتاب الأصل، فقد ظهرت عِدّة أقوال:

القول الأول: أنّ الكتاب الأصلي الذي هو للكشي كان اسمه (معرفة الرجال).

وقد أشار إلى ذلك الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، في ترجمة أحمد بن داوود بن سعيد الفَزاري، حينما سرد أسماء كتبه، فقال: ((كتاب في نكاح السكران، ذكره الكشي في كتابه معرفة الرجال))[1]، وبذلك أيضاً سمّاه ابن شهرآشوب (المتوفى ٥٨٨ للهجرة) في كتابه مناقب آل أبي طالب[2].

وممّا يمكن أن يعضُد هذا القول:

أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) حينما اختار من الكتاب سمّى

الكلباسي، سماء المقال في علم الرجال:١/ ٦٩، ، الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٨٠ ـ ٨١ الرقم ١٠٠.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٨١ الرقم ١٠٠.

(٢) ينظر: ابن شهرآشوب، مناقب آل أبي طالب: ٣/ ٢١.

مختاره (اختيار معرفة الرجال)، الّذي يظهر أنّه على نسق اسم الكتاب الأصلي للكشي.

القول الثاني: أنّ اسم الكتاب (معرفة الناقلين).

القول الثالث: أنّ اسم الكتاب (معرفة الناقلين عن الأئمّة الصادقين).

وبذلك سمّاه ابن شهرآشوب في معالم العلماء[1]، ولعلّه من جهة أنّ الغرض من الكتاب إنّما هو معرفة الرّواة الناقلين للحديث الشريف عن الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)، فبذلك يطابق العنوان المعنون، كما هو واضح.

القول الرابع: أنّ اسم الكتاب(كتاب الكشي).

كما هو ظاهر كلمات السيّد ابن طاووس (قدس سره) (المتوفى ٦٧٣ للهجرة)، وكذلك هو ظاهر كلمات الشيخ حسن بن زين الدين، صاحب المعالم (قدس سره) (المتوفى ١٠١١ للهجرة) في بداية كتاب التحرير الطاووسي[2].

والظاهر أنّ الأقرب هو القول الأول؛ وذلك لتناسق مختار

---

(١) ينظر: ابن شهرآشوب، معالم العلماء: ص ١٣٧.

(٢) ينظر: الشيخ حسن، التحرير الطاووسي: ص ٤ ـ ٥.

الشيخ الطوسي (قدس سره) مع العنوان الأصلي للكتاب، وهو عادةً ما يجري عليه أصحاب المختصرات والمختارات ممّن يقومون باستلال بعض الكتاب، أو بعض الفصول من كتاب كبير لغاية وأخرى.

ويعضُده أنّ العلامة المجلسي (قدس سره) (المتوفى ١١١١ للهجرة)، في أوائل كتابه بحار الأنوار حينما قام بتعداد الكتب التي أخذ عنها موسوعته الرّوائية، ذكر كلاماً يقتضي كون اسم كتاب الكشي هو معرفة الرجال[1]، خصوصاً أنّه لم يُنقَل للكشي كتاب آخر غيره.

وأمّا اسم الكتاب الذي اختاره الشيخ الطوسي (قدس سره) من كتاب الكشي، فهو اختيار معرفة الرجال كما هو المعروف والمشهور، ولم يُذكَر له عنوان آخر.

ويعضده ما نقله السيّد علي بن طاووس (المتوفى ٦٦٤ للهجرة) في كتاب فرج المهموم، عن نسخة من هذا الكتاب قد كُتِب فيها بخط الشيخ الطوسي (قدس سره) نفسه، بأنّ هذه الأخبار اختصرتها من كتاب الرجال لأبي عمرو، محمّد بن عبد

(١) ينظر: المجلسي، بحار الأنوار: ١/ ١٦ ب: مصادر الكتاب.

العزيز، واخترت ما فيها[١]، وما أورده الشيخ الطوسي نفسه في فهرسته في ترجمته لنفسه وتعداده لكتبه[٢].

(١) ينظر: ابن طاووس، فرج المهموم: ص ١٣١.

(٢) ينظر: الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٤٢ الرقم ٧١٤.

المقام الثالث: في الحديث عن رجال الكشّي من عِدّة جهات

الجهة الأولى :

في الحديث عن المسيرة التاريخية للكتاب:

وُلِد الكتاب على يد مؤلفه في النصف الأول من القرن الرابع الهجري على احتمال كبير، وهو وقت النشاط العلمي للمصنّف كما هو واضح، ومن ثمّ انتقل في النصف الثاني من القرن الرابع إلى يد جمع، منهم جعفر بن محمد بن قولويه (قدس سره) صاحب كتاب كامل الزيارات (المتوفّى سنة ٣٦٨ أو ٣٦٩ للهجرة) بقرينة نقل النجاشي لكتاب الكشي عن طريقه، كما جاء في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة[١].

وكذلك في نفس تلك الفترة كان مع هارون بن موسى التَلعكبري (المتوفّى سنة ٣٨٥ للهجرة)، وذلك بقرينة وقوع الرجل في طريق الشيخ الطوسي في طريقه إلى كتاب الكشي، كما صرّح بذلك في الفهرست[٢].

---

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٧٢ الرقم ١٠١٨.

(٢) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢١٧ الرقم ٦١٤.

ومن ثمّ صار في عهدة جماعةٍ، ممّا يدل على انتشاره بعد فترة التَلعكبري وابن قولويه، والظاهر أنّها فترة الطبقة الحادية عشر، كطبقة الشيخ المفيد (قدس سره) وأضرابه، والظاهر أنّ الكتاب أخذ بالانتشار في تلك الفترة من جهة وروده لحاضرةٍ علميةٍ كبيرةٍ وهي بغداد، والتي كانت مُزدَهرةً علمياً في تلك الفترة، وهي فترة حكم البويهيين.

ومن ثمّ وصل إلى الطبقة الثانية عشر، وهي طبقة الشيخ الطوسي (قدس سره) (المتوفّى ٤٦٠ للهجرة)، والنجاشي (رحمه الله) (المتوفّى ٤٥٠ للهجرة)، وهذه مرحلةٌ مهمةٌ في تاريخ الكتاب، حيث قام الشيخ الطوسي (قدس سره) لدواعٍ، باختصاره وإملائه على طلبته، في يوم الثلاثاء، السادس والعشرين من شهر صفر، سنة ستٍّ وخمسين وأربعمائة هجرية في المشهد الشريف المقدس الغروي، على ساكنه السلام، حيث قال:

((هذه الأخبار اختصرتها من كتاب الرجال لأبي عمرو، محمّد بن عمر بن عبد العزيز، واخترت ما فيها أقول أنا، فأنظر قوله، واخترت ما فيها))[1].

ولكن مع الأسف هذه العبارة للسيّد علي بن طاووس لم

(١) ابن طاووس، فرج المهموم: ص ١٣١.

تصل إلينا، في ما وصل إلينا من كتاب اختيار معرفة الرجال، فإنَّ الكتابَ الذي بأيدينا لو نظرت فيه، لوجدته يخلو من أي مقدمة تُشير إلى داعي الاختصار والاختيار، أو إلى طريقة الشيخ الطوسي في ذلك الاختصار والاختيار، وما هي المعايير الّتي وضعها، أو الأهداف والغايات من وراء ذلك الاختصار والاختيار، وكذلك صحة أو عدم صحة ما نقله السيّد علي بن طاووس في شروع الإملاء، سنة ستٍّ وخمسين وأربعمائة.

وعلى أي حال، فإنَّ الكتاب قد اختار منه الشيخ الطوسي (قدس سره) مقداراً سمّاه (اختيار معرفة الرجال) -وستأتي الإشارة إليه مفصلاً[1]، وهذه النقطة لا تؤثّر كثيراً في المسيرة التاريخية للكتاب.

والمهمُّ في هذه المرحلة، هي الإشارة إلى عِدّة ملاحظات:

الملاحظة الأولى:

أنّ الشيخ الطوسي اختار من كتاب الكشي قسماً منه، ومن الواضح أنّ هذا القسم المُختار بمعية نسبته إلى الشيخ الطوسي قد دفع باتجاه انتشاره، والاعتماد عليه؛ وذلك لمكانة الشيخ الطوسي (قدس سره)، وكثرة تلامذته، ووجوده في الحواضر العلمية.

(١) ينظر: ص٦٨.

الملاحظة الثانية:

أنّ هذا الاختصار أدّى بشكل أو بآخر إلى قلّة الاهتمام بالكتاب الأصلي للكشي، وهذه نعتقد أنّها نتيجةٌ طبيعيةٌ، ولها أمثلتها المتعدّدة في التاريخ، فعلى سبيل المثال: أدّى تدوين الكتب الأربعة إلى اهمال أو عدم الاهتمام بالصورة الكافية بالأصول الروائية الأربعمائة، والمحاسن للبرقي وغير ذلك؛ وذلك لأنّ طلبة العلم وجدوا في هذه الموسوعات الرّوائية ما ينشدونه، ويروي عطشَهم بعد أنْ كان لابدّ عليهم من تحصيل عشرات الكتب والمصنّفات، وما يستلزم ذلك من جُهدٍ ومالٍ، وهو ما لم يتوفّر إلا للقلّة القليلة.

الملاحظة الثالثة:

أنّه صار هناك كتابان مستقلان، أحدهما للكشي، والثاني للشيخ الطوسي، وبالتالي فبعد مرحلة الشيخ الطوسي سيظهر عنوان جديد، وهو عنوان اختيار معرفة الرجال إلى جانب الكشي، فلاحظ.

وبعد ذلك يظهر أنّ كتاب الكشي كان موجوداً عند ابن شهرآشوب (المتوفى ٥٥٨ للهجرة)، وذلك بقرينة نقله منه

مكـرراً في كتابـه مناقـب آل أبي طالـب[١]، كـما نقـل مـن كتـاب الاختيـار للشـيخ الطـوسي[٢]، وربّـما يذكـر أحدهمـا في مقابـل الآخر[٣].

وفي القـرن السّـابع الهجـري ذُكِـر أنّـه قـد وقـع الكتـاب بيـد السـيد عـلي بـن طـاووس (رحمه الله) (المتـوفّى ٦٦٤ للهجـرة) بقرينـة نقلـه عنـه في غـير موضـع مـن كتابـه (الأمـان مـن الأخطـار)[٤]، وإن احتمـل إرادة اختيـار معرفـة الرجـال منـه.

وكذلـك قيـل بـأنّ الكتـاب كان موجـوداً عنـد السـيد أحمـد بـن طـاووس (قدس سره) (المتـوفّى ٦٧٣ للهجـرة)؛ مـن جهـة كونـه تصـدّى لترتيـب الكتـاب، وتبويبـه وضمّـه إلى كتـبٍ أخـرى مـن الكتـب

---

(١) ينظـر: ابن شهراشـوب، مناقـب آل أبي طالـب: ٣/ ١٩٥، ٢٢٠، ٤/ ١٤٧، ٢٤٤، ٣٧٠، ١٣٨، ٤٣٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣/ ١٩٤، ٣٣٩، ٤/ ١٣٤، ٣٢٥.

(٣) ينظـر: المصدر نفسـه: ٣/ ١٩٤ ـ ١٩٥، محمد رضا السيسـتاني، قبسـات من علـم الرجال: ٢/ ٩٥.

(٤) ينظـر: ابـن طـاووس، الأمان مـن الأخطار مـن أخطار الأسـفار والأزمان: ص ١١٥.

الرجالية، وأسماه بـ(حلّ الإشكال في معرفة أحوال الرجال)[١].

ولكن الظاهر أنّه لا يمكن المساعدة على هذا الكلام؛ وذلك لأنّ صريح كلمات السيد أحمد بن طاووس (قدس سره) في مقدمة كتابه (حلّ الإشكال) -كما ينقلها صاحب المعالم في كتابه التحرير الطاووسي- أنّ مصدره كان اختيار معرفة الرجال للشيخ الطوسي، فقد قال في مقدمة كتابه حلّ الإشكال ما نصّه:

((قال السيد (رحمه الله) في أثناء خطبة الكتاب:

وقد عزمتُ على أن أجمع في كتابي هذا أسماء الرجال المصنّفين وغيرهم، ممّن قيل فيه مدح أو قدح، وقد ألُمّ بغير ذلك من كتبٍ خمسةٍ: كتاب الرجال، لشيخنا أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (رضي الله عنه)، وكتاب فهرست المصنّفين له، وكتاب اختيار الرجال من كتاب الكشي لأبي عمرو، محمد بن عبد العزيز، له))[٢].

ومن الواضح أنّ صريح كلمات السيد أحمد بن طاووس هو اعتماده على كتاب اختيار معرفة الرجال للشيخ الطوسي،

(١) ينظر: السبحاني، كلّيات في علم الرجال: ص ٦١.

(٢) ينظر: الشيخ حسن، التحرير الطاووسي: ص ٤.

كمصدر من المصادر الخمسة الّتي اعتمدها في كتابه حلّ الإشكال.

وقيل أيضاً أنّ العلامة الحلّي (قدس سره) (المتوفّى ٧٢٦ للهجرة) كان يمتلك كتاب الكشي، ولكن مع ذلك ظنّ أنّ ما ينقل عنه العلامة هو اختيار معرفة الرجال للشيخ الطوسي.

وأجاب عن ذلك المحقّق التُستري (قدس سره) في قاموس رجاله، بالقول:

أنّ هذا وهمٌ؛ بدليل أنّ ما نسبه إلى أصل الكشي نقله القَهبائي عن اختيار معرفة الرجال للطوسي[1].

وبالتالي، فلا يكون كلامه دليلاً على وصول الكتابين، أحدهما رجال الكشي، والآخر اختيار معرفة الرجال، إليه.

ثمّ أنّه قد يُفهَم من الشهيد الثاني (قدس سره) (المستشهد سنة ٩٦٦ للهجرة)، بمعيّة ما حُكِي عن تعليقه على الخلاصة، أنّه كان لديه أصل كتاب الكشي، مضافاً إلى اختيار معرفة الرجال للشيخ الطوسي، ((حيث نقل قول العلامة في خالد بن جرير: روى الكشي عن جعفر بن أحمد بن أيوب، عن صفوان،

(١) ينظر: التستري: قاموس الرجال: ١/ ٥٠.

عن منصور، عن أبي سلمة الجمّال، قال: دخل خالد البَجلي على أبي عبد الله (عليه السلام) وأنا عنده، ثمّ ذكر ما يدلّ على إيمانه.

ثمّ قال: هذا الحديث مع عدم دلالته على توثيق ولا مدح يدخله في الحسن، سنده مجهولٌ مضطربٌ، فإنّ الشيخ في اختياره رواه مثل ما ذكره المصنّف، وفي كتاب الكشي رواه عن جعفر بن أحمد، عن جعفر بن بشير، عن أبي سلمة الجمّال، ومثل هذا الاضطراب والجهالة لا يفيد فائدةً))[1].

وعلّق على ذلك المحقّق التستري (قدس سره) في قاموس الرجال، بالقول:

((فالظاهر كونه وهماً، وأنّه رأى نسخاً مختلفةً من اختيار الشيخ، فظنّ بعضها أصله، وبعضها اختياره، فإنّ نُسخ الاختيار مختلفةٌ، كما يأتي في محمد بن إسحاق، وسائر من عُنوِن معه من البَترية والعامّية، وفي أبي بصير يحيى بن أبي القاسم، وفي يحيى الحذاء من اختلاف نُسخ ابن طاووس والعلّامة وابن داوود مع نسخة القهبائي، ومنها هذا الموضع، فالعلامة نقله كما رأيت، والشهيد الثاني نقله كما نقله بزعمه

(١) المصدر السابق: ١/ ٤٩.

عـن كتـاب الكـشي))[1].

وبعـد هـذا التاريـخ لم نجـد دعـوى لوجـود كتـاب الكـشي، ومـا ذُكِـر في وجـوده عنـد السـيّد عـلي بـن طـاووس (رحمه الله) (المتـوفّى ٦٦٤ للهجـرة)، فهـو مخـدوشٌ، وكذلـك مـا عنـد السـيّد أحمـد بـن طـاووس (رحمه الله) (المتـوفّى ٦٧٣ للهجـرة)، فهـو أيضـاً اشـتباه، ومـا عـن كونـه عنـد العلامـة (المتـوفّى ٧٢٦ للهجـرة) فكذلـك، وكذلـك مـن كونـه عنـد الشـهيد الثـاني (قدس سره) (المستشـهد ٩٦٦ للهجـرة).

نعـم، بقيـت مسـألة وجـوده عنـد ابـن شهرآشـوب فهـي محـل كلام، وعـلى جميـع التقاديـر، فلـم تكـن الدواعـي متوفّـرة لبقائـه بعـد زمـان الشـيخ الطـوسي، مضافـاً إلى طـرو نوائـب الدّهـر عليـه، فاختفـت نسـخه بعـد القـرن الخامـس الهجـري.

الجهة الثانية:

الكلام في السِّمات العامّة للكتاب:

يمتـاز كتـاب الكـشي بسِـماتٍ عامّـةٍ متنوعـةٍ، بينهـا سـماتٌ منهجيـةٌ وترتيبيـةٌ، وسِـمات علميـة وغيرهـا، ولعـلّ مـن أبـرز تلـك السِّـمات:

---

(١) االمصدر نفسه: ١/ ٤٩ ـ ٥٠.

السِّمة الأولى:

أنّه يمثل أول جهدٍ علميٍ مما وصل إلينا للتعريف بالرّواة، فإنّه وإن كانت هناك كتابات كثيرة ككتاب الحسن بن محبوب (المتوفى ٢٢٤ للهجرة)، وابن فضّال، والبرقي، وآخرين، كنّا قد تعرضنا إليها مفصلاً في جملة من كتبنا كالمباحث الرجالية[١]، وقد دقّقنا فيها في كتابنا مرحلة ما قبل الأصول الرجالية دراسةٌ وتحليل[٢]، إلا أن هذه الكتب مع الأسف لم تصل إلينا.

ولكنّ كتاب الكشي وإن كان المختار منه من قبل الشيخ الطوسي (قدس سره) قد وصل إلينا، وهذه سِمةٌ مهمّةٌ، والوجه في ذلك:

أنّ الكتاب قد ألّفه الكشي في النصف الأول من القرن الرابع الهجري، وقد أخذ الكثير منه عن طريق شيخه العياشي (المتوفّى ٣٢٠ للهجرة)، وكان العياشي نافذته وطريقه الذي عرّفه بحال جملة من أصحابنا المتقدّمين، ممن عاصروا الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)، وقد تقدّم في مبحث تفسير العياشي،

---

(١) ينظر: عادل هاشم، المباحث الرجالية: ٢/ ٣٠٣ وما بعدها.

(٢) ينظر: عادل هاشم، مرحلة ما قبل الاصول الرجالية: ص٤١ وما بعدها.

وكتابنا المطبوع بتفسير العياشي[1]، وذكرنا أنّ أبا عمرو سأل العياشي عن جمع من هؤلاء الأصحاب، منهم علي بن الحسن بن فضّال، حيث أجابه بالقول:

((أمّا علي بن الحسن بن علي بن فضّال: فما رأيت فيمن لقيت بالعراق وناحية خراسان أفقه ولا أفضل من علي بن الحسن بالكوفة، ولم يكن كتاب عن الأئمّة (عليهم السلام) من كلّ صنف إلا وقد كان عنده، وكان أحفظ النّاس، غير أنّه كان فطحياً، يقول بعبد الله بن جعفر، ثمّ بأبي الحسن موسى (عليه السلام)، وكان من الثقات، وذكر أنّ أحمد بن الحسن كان فطحياً أيضاً، وأمّا عبد الله بن محمّد بن خالد الطيالسي: فما علمته إلا خيّراً، ثقةً، وأمّا القاسم بن هشام: فقد رأيته فاضلاً، خيّراً، وكان يروي عن الحسن بن محبوب، وأمّا محمّد بن أحمد النَهدي: وهو حمدان القَلانسي، كوفيٌّ، فقيهٌ، ثقةٌ ، خيّرٌ، وأمّا علي بن عبد الله بن مروان: فإنّ القوم ـ يعني الغلاة ـ يُمتحن في أوقات الصلوات، ولم أحضره في وقت صلاة، ولم أسمع فيه إلا خيراً، وأمّا إبراهيم بن محمد بن فارس: فهو في نفسه لا بأس به، ولكن بعض من يروي هو عنه، وأمّا محمّد بن يزداد الرّازي:

---

(١) ينظر: عادل هاشم، تفسير العياشي دراسة وتحليل: ص٢٣.

فلا بأس به، وأمّا أبو يعقوب، إسحاق بن محمد البصري: فإنّه كان غالياً، وصرت إليه إلى بغداد؛ لأكتب عنه، وسألته كتاباً أنسخه، فأخرج إليّ من أحاديث المُفضّل بن عمر في التفويض، فلم أرغب فيه، فأخرج إليّ أحاديث منتسخة من الثّقات، ورأيته مولعاً بالحمامات المراعيش[1]، ويمسكها ويروي في فضل إمساكها أحاديث، قال: وهو أحفظ من لقيته))[2].

ووجه الخصوصية في هذه النقولات، أنّها مباشرةً وقريبةً جداً، وبالتالي، فإنّها وإن كانت قرينة كما هو المختار في مدرك حجية قول الرجال بنفسها، كتوثيقات وتضعيفات الشيخ الطوسي والنجاشي، إلاّ أنّ الّذي يميزها عن توثيقات وتضعيفات الآخرين، اكتنازها لقيمة احتمالية أكبر في مقام إثبات الصدور للروايات، وهذه ميزةٌ لا تشاركها فيها التوثيقات والتضعيفات التي وصلتنا من الأعلام الآخرين.

السمة الثّانية:

ضمّه بين طيّاته لجملةٍ كبيرةٍ من المواقف والآراء للأئمّة

---

(١) الحَمام بالفتح طائر معروف والجمع حمامات، والمراعيش: جمع مرعش بالضم أو الفتح وهو حمام أبيض يحلق في الهواء.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٨١٢-٨١٣ الرقم ١٠١٤.

المعصومين (عليهم السلام)، تجاه جملة من الفرق والتيّارات الفكرية، كالغُلاة والواقفة، والفطحية، والزّيدية، وغيرهم، وهذه المواقف قد سجّلها لنا الكشي في كتابه بصورةٍ متميزةٍ، خصوصاً مع سعة هذه الفرق وانتشارها، والحاجة إلى بيان الموقف العملي منها.

السِّمة الثّالثة:

وهي نقله لحوادث تاريخية واجتماعية وقعت في تلك الأيام، وموقف الأئمّة المعصومين (عليهم السلام) منها، وهي أحداثٌ كثيرةٌ ومتنوعةٌ على المستوى السياسي والاجتماعي والعلمي والفكري وغيرها، وهذه أيضاً سِمةٌ مهمّةٌ من سِمات كتاب الكشي.

السِّمة الرّابعة:

أنّ السِّمة العامّة في مادة الكتاب، هو الروايات عن الأئمّة المعصومين (عليهم السلام) المسندة، وإن لم يخلُ الكتاب من المراسيل والمعلقات ومرويات الضعفاء، وكذلك عن أعلام الحديث والرجال، وهذا النمط من التوثيقات والتضعيفات كان سِمةٌ عامّةٌ لكتاب الكشي؛ لأنّنا لم نجد هذه السِّمة في توثيقات وتضعيفات الشيخ الطوسي، أو النجاشي في رجالهما، والفهرست، وفهرست أسماء مصنّفي الشيعة، فعادةً ما يوثّق

ويضعّف الشيخ الطوسي والنجاشي ابتداءً من دون أن يسندوا ذلك التوثيق والتضعيف بسلسلة سند إلى أحد الأعلام، أو أحد الأئمّة المعصومين (عليهم السلام).

والظاهر أنّ طريقة النقل مع الإسناد في المنقولات كانت هي المنهج العامّ المتّبع في التصنيف في تلك الأزمان، كما هو الملاحظ في تصانيف جملة من كتب تلك المرحلة، كطبقات ابن سعد[1]، وتاريخ بغداد[2]، وتاريخ أصبهان[3]، وغيرها.

ويمكن أن يُضاف إلى ذلك، أنّ المؤلّف حيث أنّه تعامل مع كلمات الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)، وما تمتلكه من خصوصيةٍ يُحتاج معها إلى أعلى درجات الإطمئنان بالصدور؛ حذراً من نسبة شيءٍ إليهم (عليهم السلام)، من دون الإطمئنان بصدوره عنهم (عليهم السلام)، ممّا يدخل المصنّف في دائرة الكذب على المعصومين (عليهم السلام)، وهي دائرةٌ مذمومةٌ جداً، وتوعّدت الرواية الكثيرة فاعلها بإثم وعذاب أليم، فلعلّ ذلك كان داعٍ آخر للحفاظ على أسانيد المرويات، وإن كانت في دائرة التوثيق والتضعيف،

---

(١) لابن سعد المتوفى سنة (١٤٠) للهجرة.

(٢) للخطيب البغدادي المتوفى سنة (٤٦٢) للهجرة..

(٣) لابي نعيم المتوفى سنة (٤٣٠) للهجرة.

مضافاً إلى ما يعطيه ذلك ـ أي التحفّظ على الأسانيد ـ من قوةً للكتاب، واطمئنان عند القارئ والمتلقّي.

السِّمة الخامسة:

أنّ الكشي وكذلك من أخذ عنه من أساتذةً، كالعياشي وغيرهم ممّن سكنوا بلاد ما وراء النّهر، وكانوا يمثّلون امتداداً وتواجد الإمامية في تلك الفترة في بلاد سمرقند -أوزبكستان حالياً-، ومع الحديث عن مشايخ الكشي وتلامذته ومعاصريه، فهذا يعطينا تصوراً -ولو كان مَبدئياً- عن سعة دائرة انتشار مذهب أهل البيت (عليهم السلام) في تلك الفَترة، مضافاً إلى مدى نضج الحركة العلمية والفكرية في تلك المناطق، وهذا المؤشّر كان من المهم أنْ نجد ما يدلنا عليه، خصوصاً مع فائدته الكبيرة في الأبحاث الفقهية، والتراجم، والفهارس، وعلم الرجال.

السِّمة السادسة:

أنّ المتصفّح لمختار الشيخ الطوسي من رجال الكشي يجد أنّه -مع الأسف الشديد- لم يتضمن في أوله خطبة للكتاب، كما تضمّنت الكتب الروائية والرجالية الأخرى، بل نجد أنّ الكتاب يبدأ بعد البسملة مباشرةً بسرد روايات، أوّلها عن حمدويه بن نُصير الكشي، ومن ثمّ غيرها من الروايات.

وهـذا الأمـر وإن تسـبب بصـورةٍ واضحـةٍ إلى عـدم معرفـة داعـي التأليـف عنـد الكـشي، أو منهجـه في اختيـار الروايـات، أو الغـرض مـن الكتـاب، ونحـو ذلـك مـن الأمـور التـي عـادةً مـا تُسـتفاد مـن مقدمـة الكتـاب، والتـي عـادةً مـا تـأتي عـلى شـكل خطبـة للكتـاب، ولكـن مـع ذلـك فقـد ذكـر السـيّد عـلي بـن طـاووس (المتـوفّى سـنة ٦٦٤ للهجـرة) في كتابـه فـرج المهمـوم مـا يظهـر منـه وجـود خطبـة للشـيخ الطـوسي في أوائـل كتـاب اختيـار معرفـة الرجـال مـن رجـال الكـشي، حيـث قـال:

((ورويـت في كتـاب اختيـار جـدي، أبي جعفـر محمّـد بـن الحسـن الطـوسي (رحمه الله)، مـن كتـاب أبي عمـرو، محمّـد بـن عمـر بـن عبـد العزيـز الكـشي، مـا يقتـضي أنّ الطـوسي كان يختـار التصديـق بحكـم النّجـوم ولا ينكـر ذلـك، ونحـن نذكـر مـا رُوي عنـه في أول اختيـاره، ولم ننقـل الحديـث بذلـك مـن خطّـه (قدس سره)، فأمّـا مـا ذكرنـا عنـه في خطبـة اختيـاره لكتـاب الكـشي فهـذا لفـظ مـا وجدنـاه:

أمـلى علينـا الشـيخ الجليـل الموفـق، أبـو جعفـر محمّد بن الحسـن بـن عـلي الطـوسي (أدام الله علـوه)، وكان ابتـداء إملائـه يـوم الثلاثاء السـادس والعشريـن مـن صفـر، سـنة سـتٍّ وخمسـين وأربعمائـة في المشـهد الشريـف المقـدس الغـروي عـلى سـاكنه السـلام، قـال: هـذه

الأخبار اختصرتها من كتاب الرجال لأبي عمرو، محمد بن عمر بن عبد العزيز، واخترت ما فيها، أقول أنا، فانظر قوله، واخترت ما فيها))[1].

نعم، يبقى الإشكال في هذا الكلام؛ من جهة جهالة هذا الناقل لهذا الإملاء، ومدى وثاقته، فلاحظ.

السِّمة السابعة:

أنّ الكتاب الواصل إلينا مقسم إلى ستة أجزاءٍ، وبواقع (١١٥١) رواية، وحيث أنّ كلّ راوٍ كانت حصّته في الإشارة إليه أكثر من رواية فلذلك كان عدد من تُرجِم لهم من الرّواة فيه أقل من (١١٥١)راوياً، وتحديداً كان حوالي(٥١٥)راوياً، ممّن رووا عن المعصومين (عليهم السلام)، ابتداءً بالنّبي الأكرم (صلى الله عليه وآله)، وانتهاءً بالأئمّة المعصومين (عليهم السلام)، ويسرد الرواة وأحوالهم بترتيب أقرب إلى طبقاتهم بلحاظ المعصومين (عليهم السلام)، وإن أُثبِتت أسماؤهم في النُّسخ المحقّقة الحالية بحسب الترتيب الأبجدي[2].

نعم، لابدّ من الالتفات إلى أنّ الرّوايات المتعلقة براوٍ معين

(١) ابن طاووس، فرج المهموم: ص ١٣٠ ـ ١٣١.

(٢) ينظر: الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ص ٥ ـ ٢٢. تحقيق الميبدي والموسويان.

لم تكن قد وردت كلّها تحت ترجمته بعنوانه الخاص، بل كانت منتشرة في مواطن متعددة من الكتاب، وهذا يستدعي استقراء الرّوايات لتحصيل مجموع ما ورد من روايات في الكتاب بحقّ الراوي الواحد، ولكن كثرة التحقيقات التي أُجريَت على الكتاب في الآونة الأخيرة[1]، فكلّ هذه التحقيقات وما قدّمته من جهودٍ في هذا الباب جعل الأمر أسهل بكثير.

السِّمة الثامنة:

لم يقتصر المصنّف في سرد رُواة الشيعة فقط، ولم يقتصر على التعرّض للثقات من الأصحاب والرواة، بل كان الكتاب شاملاً للشيعة وغير الشيعة، للثقات والممدوحين والضُّعفاء وغيرهم، ولكنّ الظاهر أنّ المناط في ذكر الراوي في الكتاب، كان روايةَ خبرٍ وقع في سنده الراوي، سواءٌ أكان شيعياً أو ليس بشيعي، وسواءٌ أكان ثقةً أو ليس بثقةٍ.

وبناءً على ذلك، فلا يكون ذكر الراوي فيه، مع عدم وضوح مذهبه، دليلاً على أنّه شيعي، وكذلك ذكر الراوي

(١) كتحقيق محمد تقي فاضل الميبدي وأبو الفضل الموسويان، وتحقيق الشيخ جواد القيومي، وتحقيق الشيخ محمد جاسم الماجدي، وتحقيق المصطفوي، وآخرون.

في الكتاب لا يدلّ على وثاقته؛ وذلك لعدم تعهّد المصنف من عدم ذكر إلاّ من كان شيعياً، أو إلاّ من كان من الثقات، بل روى عن شيخه العياشي الكثير، والعياشي معروف بروايته عن الضُّعفاء، فلذلك لم يخلُ كتابه من ذكرٍ للضُّعفاء، ومن لا يُعتمد على روايتهم.

السِّمة التاسعة:

يبتدأ الكتاب بذكر سبع روايات تتحدث عن الترغيب في حفظ الحديث، وتعلّمه، ومدح الرواة، ومن ثمّ تتبع ذلك أربع رواياتٍ في الحديث عن أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام)، وشرطة الخميس[1]، ومن ثمّ يبدأ من الرّواية الثانية عشر بالحديث عن الرواة، ويبتدأ بسلمان الفارسي.

---

(١) هم جماعة من أصحاب علي بن أبي طالب، وكانوا ستة آلاف رجل. قال البرقي: وقال علي بن الحكم: أصحاب أمير المؤمنين الذين قال لهم: تشرّطوا إنما أشارطكم على الجنة، ولست أشارطكم على ذهب ولا فضة. وقيل: إنّما سمّوا بشرطة الخميس لأنهم يشترطون على الإمام، كما روي عن الأصبغ بن نباتة أنه قال: ضَمِنّا له الذبح، وضَمِن لنا الفتح. والخميس: الجيش؛ لأنهم خمس فرق: المقدمة، والقلب، والميمنة، والميسرة، والساق. ينظر: بحر العلوم، الفوائد الرجالية: ٣/ ٣٦.

والملاحظ في طريقة عرضه لتراجم الرواة في الكتاب، أنّه قد يذكر اسم الراوي المُترجَم له أولاً، ومن ثمّ يأتي بالرّوايات التي وردت بشأنه.

وتارةً أخرى يعطي مؤشراً لاسم الراوي المُترجَم له، من خلال جملة من العبائر مثل (ما رُوي في)، فلم يذكر اسم الراوي، أو عبارة (في) ثمّ أسم الراوي المُترجَم له.

وعادةً ما تبدأ الرّوايات الواردة بتعبيراتٍ معينةٍ مثل: (حدّثني)، أو (وجدت بخط فلان)، أو من دون هذه العبائر في أحيان أخرى، بل يبتدأ باسم الرّاوي الأول فقط.

السِّمة العاشرة:

السِّمة العامّة والواضحة في الأعم الأغلب من الكتاب، عدم قيام الكشي بإبداء رأيه في موارد التوثيق والتضعيف، أو قيامه بترجيح طائفة من الرّوايات المتعارضة، الواردة في أحوال الرواة على طائفة أخرى، بل كان غرضه الأساسي أن يتعرّض لذكر هذه الروايات وجمعها، بغض النظر عن موقفه منها.

ولكن مع ذلك، فقد تعرّض لذكر بعض الشخصيات من الغلاة، بل حتّى بعض الشخصيات مجهولة الحال والهوية، كما فيما ذكره من روايات بشأن عبد الله بن سبأ، فقد أفرد

عنواناً خاصّاً به في الجزء الثاني من الكتاب، فقد أورد خمس روايات بشأنه، وهي ممتدةٌ من الرقم (١٧٠) إلى الرقم (١٧٤) مع تعليق على المقام.

مضافاً إلى ذلك:

فإنّه قد ذكر في بعض الأحيان في جملة من الموارد، ما ظاهره إبداء رأيه في المبحث محل الكلام، فعلى سبيل المثال:

ذكر في رواية ما حاصله بأنّ محمّد بن بحر غالٍ، وأنّ فضّالة ليس من رجال يعقوب، وهذا الحديث مزيد فيه، مغيّر عن وجهه[1].

ومثاله الآخر، ما علّق به على الرواية رقم (٥٨٥) في المُفضّل بن عمر، فقد ذكر:

((حدّثني إبراهيم بن محمّد، قال: حدّثني سعد بن عبد الله القمّي، قال: حدّثني أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عُمير، عن الحسين بن أحمد، عن أسد بن أبي العلاء، عن هشام بن أحمر، قال: دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام)، وأنا أريد أن اسأله عن المُفضّل بن عمر، وهو في ضيعة له في يومٍ شديد

(١) ينظر: اختيار معرفة الرجال: الطوسي: ١/ ٣٦٣ الرقم٢٣٥.

الحرّ، والعرق يسيل على صدره، فابتدأني، فقال: نعم والله الّذي لا إله إلا هو، المُفضّل بن عمر الجعفي، حتّى أحصيت نيّفاً وثلاثين مرّة يقولها ويكرّرها، قال: إنّما هو والد بعد والد.

قال الكشي: أسد بن أبي العلاء يروي المَناكير، لعلّ هذا الخبر إنّما رُوي في حال استقامة المُفضّل قبل أن يصير خطّابياً))[1].

ومن الواضح أنّ الكشي في المقام أبدى رأيه في أسد بن أبي العلاء، ووجّه حاله بما يظهر منه توجيه ضعفه، وكذلك غيرها من الموارد، ولكنّها قليلةٌ، معدودةٌ نسبياً، وهذه ظاهرةٌ طبيعيةٌ، فإنّه مضافاً إلى عدم تعهد الكشي بعدم ذكر رأيه في أحوال الرواة، فعادةً ما يخرج المصنّفون والمؤلّفون عن منهجهم في الكتاب، في جملة من الموارد.

(١) المصدر السابق: ٢/ ٦١٤ الرقم ٥٨٥.

الجهة الثالثة:

وهو في الحديث عن أغلاط كتاب الكشي، ومحاولة تبيين نوعها:

قُسِّمت هذه الأغلاط والأخطاء إلى ((ثلاثة أقسام:

الأول: الأخطاء الفنّية من ناحية وقوع التكرار، وعدم مطابقة العنوان والمعنون، وتداخل الأحاديث المتعلّقة برجل بالأحاديث المتعلقة بغيره، ونحو ذلك.

ومن غير المستبعد أن تكون هذه الأخطاء في معظمها ناشئةً من اختلاط أوراق الكتاب بعد تأليفه، وقد ذكر مصحح المطبوعة المشهدية: أنّ بعض النُّسخ الخطية تختلف في الترتيب عمّا هو المتداول، ومعه يرتفع بعض الإشكالات عن الكتاب، منها اتصال أحاديث محمّد بن سنان، ومنها عدم ذكر إبراهيم بن عُبادة... إلى آخر ما ذكره[1].

الثاني: الأخطاء اللفظية ونحوها، من السقط والتحريف والتصحيف وغير ذلك، وهذه تشكل القسم الأعظم من أخطاء الكتاب وأغلاطه، ولا يبعد أنّ بعضها كان موجوداً في

(١) ينظر: اختيار معرفة الرجال: المقدمة: ص ٣٥ تحقيق الميبدي والموسويان.

النُّسخة التي اعتمدها الشيخ من رجال الكشي، ولم تظهر له حين تحرير الاختيار؛ لأنّها لا تظهر أساساً إلاّ عند المقابلة مع نُسخة أخرى، أو مع مصدر آخر، وأنّ بعضها وقع من قلم الشيخ الطوسي (قدس سره)، نتيجة لعجلته الدينية على حدّ تعبير بعضهم[1]، وأمّا الباقي فهو من صنع الناسخين والنَّقلة، مع عدم الدقّة في المقابلة.

ومهما يكن، فاشتمال جملة من مؤلفات الشيخ الحديثية والرجالية، على الكثير من الأغلاط من هذا القبيل أمر معلوم، حتّى بالغ صاحب الحدائق، فزعم أنّه قلّما يخلو حديث من أحاديث التهذيب من علّة في المتن أو السند[2].

الثالث: وهي الأخطاء المعنوية، وهي التي كانت موجودة في كتاب الكشي، وقد أشار إليها النجاشي بقوله: ((وفيه أغلاطٌ كثيرةٌ))[3]، ولكنّها قليلةٌ في كتاب الاختيار، ولا تشكّل نسبةً معتداً بها)) [4]، هذا من جانب.

---

(١) ينظر: القهبائي، مجمع الرجال: ٦/ ١١ الهامش.

(٢) ينظر: البحراني، الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة: ٣/ ١٥٦.

(٣) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٧٢.

(٤) محمد رضا السيستاني: قبسات من علم الرجال: ٢/ ٩٩ ـ ١٠٠.

ومن جانب آخر، فقد ذُكِرت في مقام تحليل الأغلاط ونوعيتها أقوال متعدّدة، منها:

القول الأول:

ما ذهب إليه جمع[1]، ذهبوا إلى أنّ هذه الأغلاط الّتي أشار إليها النجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة، إنّما تتمثّل في تعرّض الكشي في كتابه إلى أسماء الرواة من الخاصّة والعامّة، ومن ثمّ صحّح الشيخ الطوسي (قدس سره) هذا الغلط، من خلال تهذيب الكتاب، وحذف أسماء الرّواة من العامّة.

ويمكن المناقَشة في هذا القول بما حاصله: أنّ هذا الكلام مردودٌ نقضاً وحلاً...

أمّا نقضاً:

فلوصول جملةً من أسماء الرّواة من العامّة في ما وصلنا من اختيار معرفة الرجال، كمحمّد بن إسحاق، ومحمّد بن المذكور، وعمرو بن خالد، وعمرو بن جميع، وعمرو بن قيس، وحفص بن غيّاث، والحسين بن عَلوان، وعبد الله بن جُريج،

(١) ينظر: المازندراني، منتهى المقال في أحوال الرجال: ٦/ ١٤٤، القمّي، كتاب الكُنى والألقاب: ٣/ ١١٦.

وقيس بن الرّبيع، ومَسعدة بن صدقة، وعبّاد بن صُهيب، وأبي المقدام، وكثير النَّوى، ويوسف بن بكر، وآخرين.

وأمّا حلاً:

فلأنّه لا يمكن عدّ التعرّض لرواة العامّة في كتب الرجال من المصنّفين الشيعة غلط أو أغلاط؛ لأنّه لا ينطبق معنى الغلط على مثل ذلك، وإلاّ فلو كان الأمر كذلك، لكانت كلّ أو جلّ كتب أصحابنا في الرجال، والفهرست، بل حتّى كتب الحديث الفقهية وغيرها، فيها أغلاط من ناحية اشتمالها على الرّواة من العامّة، بشكلٍ أو بآخر.

ويُضاف إلى ذلك:

أنّ المناط في اختيار الرّوايات من الكشي، إنّما هي وقوع الراوي في أسانيد روايات وردت عن المعصومين (عليهم السلام)، ومثل هذا المناط قد يتحقّق في الرّواة العامّة، والخاصّة من الإمامية، والشيعة بلا فرقٍ، فبحسب هذا المَناط، يكون ذكر الخاصّة والعامّة من الرّواة نتيجةً طبيعيةً.

نعم، يمكن أن يُقال:

أنّه ما دام المناط وقوع الرّاوي العامّي في سند الرّوايات، فعليه يمكن أن يُقال: بأنّ من جملة الأعمال التي وقعت على

الكتاب الأصلي، حذف أسماء عدد من رواة العامّة، ممن لم تكن لهم علاقة بروايات الأئمّة (عليهم السلام).

وهذا الحذف وإنْ كان محتملاً في نفسه، ولكن لا شاهد عليه يعضده، مضافاً إلى كونه خلاف مقتضى المناط في الاختيار للرواة، بل لعلّ تسمية ابن شهرآشوب -كما تقدّم- الكتاب في معالم العلماء، بأنّه (معرفة الناقلين عن الأئمّة الصادقين (عليهم السلام))، ممّا يعضد عدم التعرّض لأسماء الرّواة من العامّة، ممّن لم يرووا عن الأئمّة المعصومين (عليهم السلام).

كما أنّ التسمية هذه تدعم كون المناط في انتقاء واختيار من يُترجَم لهم في الكتاب من الرواة، هو نقلهم عن الأئمة الصادقين (عليهم السلام). وعليه، فهذا القول مردودٌ.

القول الثاني:

ما ذهب إليه العلامة محمد تقي المجلسي الأول (قدس سره) في روضة المتقين[1]، وأشار إليه كذلك أبو الهدى الكُلباسي (المتوفى ١٣١٥ للهجرة) في رسائله الرجالية،[2] بعد نقل كلام النجاشي في المقام من أنّ الظاهر أنّ المراد بالأغلاط الكثيرة،

(١) ينظر: المجلسي، روضة المتقين: ١٤/ ٤٤٥.

(٢) ينظر: الكُلباسي، الرسائل الرّجالية: ٢/ ٣٠١.

الروايات المتعارضة.

ولكن يردُ على ذلك الكلام:

أنّ الكشي وإن قام بسرد الرّوايات متعارضة الدلالة بحق جملة من الرواة، كزرارة بن أعيَن، ويونس بن عبد الرحمن، وغيرهم، ولكن من تمعّن في منهج الكشي في رجاله، يجد أنّه حريص على نقل الروايات المتعلقة بأحوال الرجال، في الأعم الأغلب من دون التدخّل لترجيح طائفة على طائفةٍ أخرى، أو التعليق على دلالة إحدى الطائفتين، أو محاولة الجمع بين هذه الطوائف المتعارضة.

ويُضاف إلى ذلك:

أنّ هذا النمط من سرد الرّوايات المتعارضة في حقّ بعض الرواة، أو الأقوال المتعارضة في حق توثيق وتضعيف لبعض الرواة، كان من سِمات المصنّفين في علم الرجال من أصحابنا، فلم يكن شيء قد ابتدعه الكشي، وكان على خلاف المنهج العلمي في الرجال.

وعليه، فلا وجه لما ذُكِر في هذا القول.

القول الثالث:

ما ذهب إليه المحقق التُستري (ﷺ)، في أثناء تعرضه لترجمة محمّد بن عمر بن عبد العزيز الكشي في قاموسه، حيث قال -بعد سرد ما ترجم له به الشيخ الطوسي والنجاشي- أنّه:

((ومراد النجاشي من قوله: (وفيه أغلاطٌ كثيرةٌ) اشتباهات من مصنف الكتاب، لا تصحيفات النُّسخة، فالغلط يُستعمل في اشتباه المصنف لا الكاتب، فالقاموس كثيراً يقول: (غلط الجوهري)، ومراده اشتباه صاحب الصحاح.

إلا أنّ الظاهر أنّ النجاشي رأى تصحيفات من النُسّاخ، فتوهمها اشتباهات من المصنف، ففيها ما لا يتوهمه جاهلٌ، فضلاً عن عالمٍ))[1].

والجواب عن ذلك واضح:

فإنّه مجرد احتمال بُعد عدم وصول نسخة الأصل من رجال الكشي إلينا، فضلاً عن وصول نسخ أخرى مستنسخة من قِبل النُسّاخ عن نسخة الأصل، لكي يمكن لنا الوقوف على موارد الأغلاط والاشتباهات وتصنيفها بكونها من المصنّف، أو من النُسّاخ كالتصحيف ونحو ذلك.

---

(١) التُستري، قاموس الرّجال: ٩/ ٤٨٦ ـ ٤٨٧ الرقم ٧١٢٠.

وعليه، فتامية هذا القول معلق على دراسةٍ واستقراء موارد الأغلاط، والأخطاء، والاشتباهات، ومحاولة استبيان منشئها، ولا يمكن الركون إلى هذا القول ابتداءً من دون استقراء.

والظاهر أنّ تلك الأغلاط كانت عبارة عن مجموعة من أغلاط من المصنّف والنُسّاخ، وذلك لعِدّة أمور:

الأمر الأول:

أنّ الكشي روى كثيراً عن العياشي، والمعروف عن العياشي كثرة روايته عن الضعفاء، واعتماده المراسيل، وكل ذلك يزيد من احتمالية الأغلاط في تراجم الرجال، كما هو واضح.

الأمر الثاني:

بُعد الكشي عن مراكز تجمّع الرّواة وأصحاب المصنّفات، مع صعوبة التنقل والاستنساخ للكتب في تلك الفترة، واقتصار المكتبات الكبيرة على المراكز العلمية، كبغداد والكوفة وقم وأضرابها، فكلّ ذلك يرفع من احتمالية الأغلاط والاشتباهات.

فالمصنّف في حال كونه في المراكز العلمية، لا يُعدَم أن تقع يده على كتاب في مكتبة عامّة، أو خاصّة، أو سوق الورّاقين، أو عند الأعلام، وأصحاب المصنفات والفهارس، أو من هو في

حلقة علم قريب منه، أو في مجلس علمي، أو منتديات علمية، وغير ذلك من مصادر المعلومة، وأغلب ذلك مفقود في المناطق البعيدة عن المراكز العلمية، ومن الواضح أنّ مثل هذا الابتعاد يؤدّي إلى زيادة احتمال الأغلاط والاشتباهات من المصنّفين.

الأمر الثالث:

الأغلاط الطبيعية عند المصنّفين، التي تنشأ من السهو، والنسيان، والاشتباه، والتصحيف، أثناء تسجيل التراجم، خصوصاً مع كثرة الروايات وتعداد أسماء الرواة، وهذا طبيعي جداً، ويمثّل نسبة لا بأس بها من الأغلاط في المصنّفات، ومنها المصنّفات الرجالية، فإنّنا نجد أنّه بعد أكثر من ألف عامٍ على الكشي، والكتب الأربعة، ومع تقدّم وسائل الطباعة والتحقيق والتدقيق، فمع ذلك لا تزال المصنفات البشرية تُعاني من هذه المشكلة، فكيف الحال قبل ألف عام، مع ضعف وسائل الاستنساخ والتكثير وبدائيتها؟.

الأمر الرّابع:

ما هو مقتضى الأعمال العلمية المتعدّدة على الكتاب في القرون الأخيرة، كأعمال السيّد أحمد بن طاووس (رحمه الله) (المتوفّى ٦٧٣ للهجرة)، والشيخ حسن صاحب المعالم (قدس سره) (المتوفّى

١٠١١ للهجرة)، والمولى عناية الله القَهبائي في القرن الحادي عشر الهجري، بل حتّى المعاصرين كالمَيبدي، والموسويان، والمصطفوي، والقيومي، والماجدي وغيرهم، من خلال إعادة ترتيب وتنسيق الكتاب، وأسماء الرواة، وطبقاتهم، وفهرست جملة من مطالبه، وترتيب أسماء الرواة بحسب الحروف الأبجدية، أو الإشارة إلى مجموع الروايات المتعلقة براوٍ واحد، مع تعدّد وتنوّع أماكن وجودها، وغيرها من الجهات.

الجهة الرابعة:

ويقع فيها الحديث عن الشيخ الطوسي، وكتاب رجال الكشي.

يقع الكلام في جهتين:

الجهة الأولى: طبيعة ما قدّمه، وعمله الشيخ الطوسي لكتاب رجال الكشي.

قدّم الشيخ الطوسي لرجال الكشي أعمالاً من جهات عدة، منها:

((أولاً: حذف طبقات الرجال.

فإنّه يبدو أنّ كتاب الكشي كان مشتملاً على ذكر أصحاب

الأئمّة (عليهم السلام) طبقةً طبقة، نظير كتاب الرجال للشيخ، قال النجاشي في الحسن بن علي بن فضّال: ((لم يذكره أبو عمرو الكشي في رجال أبي الحسن الأول (عليه السلام)))[١]، وقال: ((ذكره أبو عمرو في أصحاب الرضا (عليه السلام) خاصّة))[٢].

وقال في صفوان بن يحيى: ((ذكره الكشي في رجال أبي الحسن موسى (عليه السلام)))[٣].

وقال في الحسين بن أشكيب:

((قال الكشي في رجال أبي محمد، الحسين بن أَشكيب المَروَزي، وقال أيضاً: ذكره أبو عمرو في أصحاب أبي الحسن صاحب العسكر (عليه السلام)))[٤].

وقال في محمّد بن إسماعيل بن بَزيع:

((وقال محمد بن عمر الكشي: كان محمّد بن إسماعيل بن بَزيع من رجال أبي الحسن موسى (عليه السلام)، وأدرك أبا جعفر

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٣٤

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٦.

(٣) المصدر نفسه: ص ١٩٧.

(٤) المصدر السابق: ص ٤٤ ـ ٤٥ الرقم ٨٨ بتصرف.

الثـاني (عليه السلام)))[١].

وقال في إسماعيل بن مهران:

((ذكره أبو عمرو في أصحاب الرضا (عليه السلام)))[٢].

وقال الشيخ في كتاب الرجال:

((لـوط بـن يحيـى الأزدي، يُكنّـى أبـا مخنـف، هكـذا ذكـر الكـشي، - أي في أصحـاب امـير المؤمنـين عليـه السـلام - وعنـدي أنّ هـذا غلـط؛ لأنّ لـوط بـن يحيـى لم يلـقَ أمـير المؤمنـين (عليه السلام)))[٣]، وأشـار إلى ذلـك في الفهرسـت أيضـاً[٤].

وذكـر (عَيـص بـن أبي شـيبة) في أصحـاب الصـادق (عليه السلام) وقـال:

ذكـره الكـشي أي في أصحابـه (عليه السلام)))[٥]، وقـال مثـل ذلـك في

---

(١) المصدر نفسه: ص ٣٣١ الرقم٨٩٣.

(٢) المصدر نفسه: ص ٢٦ الرقم ٤٩.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٨١ الرقم ٧٩٦.

(٤) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٠٤ الرقم ٢٠٤.

(٥) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٢٦٣ الرقم ٣٧٦٢.

(محمّد بن مِسكان)[١].

فيظهر من ذلك أنّ كتاب الكشي كان مشتملاً على أسماء أصحاب الأئمّة (عليهم السلام)، وفق ترتيب الطبقات، فأسقط الشيخ (قدس سره) الأسماء المجردة عن الترجمة، اكتفاءً بإيرادها في كتابه الرجال.

ثانياً: حذف أسامي الكتب والمصنّفات.

فإنّه يظهر أنّ رجال الكشي كان مشتملاً عليها ولو في الجملة، فقد ذكر النجاشي في ترجمة أبي يحيى الجُرجاني ما لفظه:

((قال الكشي: كان من أجلِّ أصحاب الحديث، ورزقه الله هذا الأمر، وصنّف في الرد على الحَشوية تصانيف كثيرة، فمنها كتاب خلاف عمر برواية....))[٢]إلى اخر ما أورده من أسماء مصنفات الجرجاني.

وقد أوردها الشيخ أيضاً في كتاب الفهرست[٣]، مُشيراً في

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ص ٢٩٦ الرقم٤٣٢٦.

(٢)النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٥٤ الرقم ١٢٣١.

(٣) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٨٠ الرقم ١٠٠.

ذيل عبارته في كتاب الاختيار[١]، إلّا أنّه اعتمد في نقلها على كتاب الكشي.

وقال الشيخ في ترجمة داود بن أبي زيد في الفهرست:

((له كتب، ذكرها الكشي وابن نديم في كتابيهما))[٢].

ولكن المذكور في مجمع الرجال: ((له كتب ذكرها ابن النديم وذكره الكشي في كتابه)) [٣].

وعلى ذلك، فيمكن أن يكون اختيار الشيخ الطوسي (قدس سره) من رجال الكشي متمثّلاً أيضاً في حذف ما اشتمل عليه -ولو في بعض الموارد- من ذكر تصانيف المترجمين، استغناءً عنها بكتاب الفهرست.

ثالثاً: حذف بعض الروايات المتوافقة بالمضمون.

فإنّه ربّما كان رجال الكشي مشتملاً على عددٍ وافرٍ منها، كما يُلاحظ ذلك في بعض كتب القدماء، كبصائر الدّرجات، فعمد الشيخ (قدس سره) إلى اختيار البعض، وحذف البقية.

---

(١) ينظر: الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٨١٣ الرقم ١٠١٦.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص١٢٥ الرقم٢٨٣.

(٣) القهبائي، مجمع الرجال: ٢/ ٢٧٨

رابعاً: تهذيب الكتاب من الأغلاط المعنوية.

فإنّها قليلةٌ في النُّسخ المتداولة، ومعظم الأخطاء والأغلاط الموجودة إنّما هي فنيةٌ أو لفظيةٌ ونحوها، ولم يثبت وجودها في نُسخ الشيخ (قدس سره)[1].

خامساً: مراجعة الرّوايات وتقويم بعض التصحيفات التي ترد عادةً في النصوص.

ولعلّه كانت النُّسخة قديمةً، فيها مناطق تالفةٌ، أمكن تجاوزها من خلال إعادة استنساخ الكتاب، ونحو ذلك من الجهود التي عادةً ما يقدمها المحقّقون للكتب المراد تحقيقها والنظر فيها، ولعلّه كانت لديه أكثر من نسخةٍ، فأجرى المطابقة، وإنْ كان لا شاهد على هذا الكلام.

ولكن يُحتمل من جهة موقعية الشيخ الطوسي (قدس سره) في زمانه، وإمكانياته المادّية والمعنوية والعلمية، والّتي تمكنه من الحصول على نسخةٍ أو أكثر من الكتاب من مكان أو أكثر، وهو ما لا يتوفر عادةً لغيره من الناس، وهذا مما أنقذ الكتاب من الضياع والتلف والإهمال.

---

(١) محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ٢/ ١٠٠ ـ ١٠٢ بتصرف.

الجهة الثانية :

وهي مدى دلالة اختيار وانتخاب الشيخ الطوسي (قدس سره) لمقدارٍ معينٍ من رجال الكشي، على تبنيه لذلك المقدار المنتخب والمختار، واعتباره لديه.

فالأصل في هذا الكلام ما فُهِم من كلمات السيّد علي بن طاووس (رحمه الله) (المتوفّى ٦٦٤ للهجرة)، كما تقدّمت[1] في فرج المهموم في معرض حديثه عن إملاء اختيار معرفة الرجال، وكون الابتداء كان يوم الثلاثاء السادس والعشرين من صفر، سنة ستٍّ وخمسين وأربعمائة، في المشهد الشريف المقدس الغروي، حيث ورد فيها القول على لسان الشيخ الطوسي بأنّه:

((هذه الأخبار اختصرتها من كتاب الرجال، لأبي عمرو محمّد بن عمر بن عبد العزيز، واخترت ما فيها، أقول أنا، فأنظر قوله، واخترت ما فيها))[2].

ولكن يمكن المناقشة في هذا المدّعى من جهات:

الجهة الأولى: أنّ هذا النص لا يوجد فيما بين أيدينا من كتاب اختيار معرفة الرجال، فلا يعوّل عليه.

---

(١) يراجع: ص٥٠.

(٢) ابن طاووس، فرج المهموم: ص ١٣١.

الجهة الثانية: جهالة الناقل لهذا النص، وبالتالي عدم إمكانية الاعتماد عليه إلا بعد ثبوت وثاقته.

الجهة الثالثة: أنّ مسألة الاختيار والاختصار والانتخاب من مصنّفات الآخرين لا تعني تبني المنقول والمختار والمنتخب والمختصر بوجه؛ وذلك لأنّ الغرض من الاختيار والانتخاب والاختصار دواعٍ تختلف عن دواعي التبني والاعتبار؛ وذلك لأنّ التبنّي إنّما يكون بناءً على أسس ومبادئ في المتبنّي، وعادةً ما يستلزم طول نظر وإعمال الجهد والاجتهاد، وهذا من الواضح أنّه لا يرد حال الانتخاب من كتب الآخرين.

ويعضُد ذلك:

عدم إعمال نظر الشيخ الطوسي في جملة من موارد الكتاب، الّتي لا تُسمّى -بل لا يمكن أن تُسمّى- مختارات، وعلى سبيل المثال:

الرّوايات المتعارضة في جملة من الرواة من الأعلام، فبالتالي لو كان الشيخ الطوسي (قدس سره) قد بنى على تبنّي هذا المختار من رجال الكشي، لوجب عليه إعمال نظره، وترجيح طائفة من الرّوايات المتعارضة على الطائفة الأخرى، أو الجمع بينهما، وبيان طريقة الجمع، للوصول إلى نتيجة تُتبنَى من قِبله،

والـذي حصـل أنّـه تـرك تلـك الأخبـار المتعارضـة كـما هـي.

وبالتـالي، فهـذا كاشـف عـن عـدم نيّتـه تبنّـي مـا ورد في اختياره مـن رجـال الكشي.

فالنتيجـة: أنّ الظاهـر كـون الشـيخ الطـوسي (قدس سره) لم يكـن في وارد تبنّـي أو عـدم تبنّـي مختـاره مـن رجـال الكـشي.

وأمّا الكلام في المقام الرابع:

فيقع في الحديث عن انتساب كتاب اختيار معرفة الرجال للشيخ الطوسي (قدس سره) وعدمه.

فقد ذُكِرت في المقام عِدّة وجوه:

القسم الأول:

وهي الوجوه المانعة عن انتساب الكتاب للشيخ الطوسي (قدس سره) ومنها:

الوجه الأول:

ما تقدّمت الإشارة إليه[1] من أنّ هناك مقدمة في أول الكتاب اختيار معرفة الرجال، كما أشار إليها وسرد جزءاً منها السيّد علي بن طاووس (المتوفّى ٦٦٤ للهجرة) في كتابه فرج المهموم، مع أنّ المتصفّح لما بأيدينا من الكتاب لا يجد هذه المقدمة، بل الكتاب يبدأ مباشرةً بعد البسملة بالرواية الأولى، عن حمدويه بن نُصير الكشي، وهذا يدلّ على أنّ ما كتبه، أو أملاه الشيخ الطوسي من كتاب اختيار معرفة الرجال ليس هو ما بأيدينا الآن.

---

(١) يراجع: ص٥٠.

والجواب عن ذلك:

أولاً: أنّه قد تقدّم من هذه المقدمة أنّ هذه المقدمة كانت في نسخة للسيّد ابن طاووس (رحمه الله)، ولعلّها كانت في نسخةٍ دون أصل الكتاب.

ثانياً: أنّه لعلّه قد أضيفت فيما بعد من قِبل بعض تلامذة الشيخ الطوسي، أو ممّن استنسخ الكتاب، وكثيراً ما يعمد ويعمل النُسّاخ والكُتّاب نظرهم، ويطبعون ويضيفون إضافات في أول الكتاب، أو في آخره، وهذا معروف في الكتب والمصنّفات.

وتجدنا لذلك حينما تكلمنا عن الترضّي والترحم ودلالته على الوثاقة من عدمه، اشترطنا أن لا يكون الترضّي في أول الكتاب في مقدمته، أو في خطبته، أو في آخر الكتاب؛ وذلك لأنّ هذه الموارد والمواضع ممّا يتدخل بتركيبتها وكتابتها أيدي النُسّاخ والكتّاب، ولعلّهم يبيحون لأنفسهم الحق في إضافة بعض الإضافات، خصوصاً ألفاظ الترحّم والترضّي ونحو ذلك، والألفاظ التي تكون من مناشئ أخلاقيةٍ متشرعيةٍ[1].

ثالثاً: ما ذكره السيّد ابن طاووس، من أنّ هذه المقدمة لم

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث في الفاظ التوثيق: ص٧٣.

تكن بخط الشيخ الطوسي (قدس سره)، وإنّما ما كان بخطّه إنّما هو الكتاب دون المقدمة، وقد تقدّمت الإشارة إلى ذلك[1].

وبعبارة أخرى:

أنّ هذه المقدّمة تُشير إلى تاريخ الإملاء، وعادةً هذا مطلب يُثبّت من قِبل التلامذة، والكتّاب، والنُسّاخ للكتاب، وعادةً لا علاقة له بمصنّف الكتاب.

بخلاف المقدمة التي تكون كخطبة الكتاب، يعرّف بها المصنّف بكتابه، ومنهجه، ومشايخه الذين أخذ عنهم روايات الكتاب، فتلك نمط آخر من المقدمات، وهي غير موجودة مع الأسف في اختيار معرفة الرجال.

الوجه الثاني:

أنّ هناك جملة من الموارد نقلها الأعلام عن كتاب اختيار معرفة الرجال، ولكنّها غير موجودةٍ فيما بين أيدينا من الكتاب، فعلى سبيل المثال:

المورد الأول:

ما نقله ابن شهرآشوب في كتابه مناقب آل أبي طالب، عن

---

(١) يراجع: ص٣٢.

كتاب اختيار معرفة الرجال، عن الإمام الصادق (عليه السلام)، عن سلمان الفارسي (رضي الله عنه)، من قصة خروج السيّدة فاطمة الزهراء (عليها السلام)، إلى قبر رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، لإنقاذ أمير المؤمنين (عليه السلام) حينما أُستخرِج من بيته[1].

وهذه الرواية غير موجودة فيما بين أيدينا من كتاب اختيار معرفة الرجال.

المورد الثاني:

ما رواه الميرزا محمّد الاسترآبادي في كتاب منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال،[2] في ما وجده منسوباً إلى الشهيد الثاني (قدس سره)، عن كتاب اختيار معرفة الرجال، عن الإمام الصادق (عليه السلام)، وعن عبد الله بن الحسن من إباء بلال الحبشي من بيعة أبي بكر؛ لأنّه لم يستخلفه الرّسول الأكرم (صلّى الله عليه وآله)، وارتحاله إلى الشام، ووفاته بدمشق، وهذه الرّواية كذلك غير موجودة فيما بين أيدينا من كتاب اختيار معرفة الرجال

---

(١) ينظر: ابن شهرآشوب، مناقب آل أبي طالب: ٣/ ٣٣٩: طبعة علامة، ٣/ ٣٨٠ طبعة ذوي القربى.

(٢) ينظر: الاسترآبادي، منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال: ص ٧٢، النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ٢٨٩.

للشيخ الطوسي (قدس سره).

ويمكن الجواب عن هذين الموردين بما حاصله:

أولاً: من الواضح أنّ اشتباه المصنّفين في تخريج مروياتهم من مصادرها تتعرّض بشكلٍ واضحٍ عند الأعمّ الأغلب -إن لم نقل جميع- المصنّفين للغلط والاشتباه، وابن شهرآشوب والاسترآبادي ليسوا استثناءً من هذه القاعدة، بل أنّ هذه الظاهرة موجودةٌ في عصرنا الحالي، مع وجود أدوات التحقيق والتدقيق ولجانها، بل أكثر من ذلك، فقد لاحظنا جملة من الاشتباهات حتّى عند لجان التحقيق والتدقيق في جملة من الكتب والمصنّفات، والعصمة لأهلها.

وبالتالي، فهذا الاحتمال وارد، بل أكثر من ذلك، فإنّ الاشتباه في المورد والموردين يكاد يكون طبيعياً، بخلاف الاشتباه في موارد عديدة، فإنّه يمكن أن يخدش في ضبط المصنّف ودقته.

ثانياً: بخصوص المورد الثاني الذي رواه الاسترآبادي، فإنّ روايته كانت بلسان ما وجده منسوباً إلى الشهيد الثاني، ومن الواضح أنّ هذا لسان التشكيك في النسبة، وعدم تبنيها من قبل الاسترآبادي؛ لعدم الإطمئنان إلى دقّة هذه النّسبة للشهيد

الثاني.

وبالتالي، فلا تأخذ قيمةً احتماليةً معتدّ بها.

ثالثاً: أنّ عدم وجود هاتين الرّوايتين فيما بين أيدينا من النُّسخة لاختيار معرفة الرجال، غاية ما يدلّ عليه، هو طُرو السّقط والنقص في نسختنا من اختيار معرفة الرجال، وهذه الحالة موجودة في أغلب المصنّفات القديمة، فلا يكاد كتابٌ أو موسوعةٌ تخلو من ظاهرة طرو النقص عليها، وهذه الظاهرة لا تضرّ باعتبار المقدار الواصل إلينا، كما هو واضح.

نعم، لو كان العكس، وأنّ المورد المشكوك فيه كان بنحو الزيادة، فعندئذٍ كان ذلك ممّا يخدش في اعتبار المقدار الزائد، ولعلّه يمنع من اعتباره، دون حالة طُرو النقص، كما هو واضح.

رابعاً: أنّ المورد والموردين لا يشكّلان نسبة معتدّ بها في قبال (١١٥١)رواية، كان قد اشتمل عليها كتاب اختيار معرفة الرجال، فعليه، نسبتها لا تتعدى الواحد بالألف، وهي نسبةٌ ضئيلةٌ جداً، لا قيمة لها، كما هو واضح بحساب الاحتمالات.

خامساً: أنّ المستقرئ لأحوال كتب الأعلام، كالشيخ الطوسي والصّدوق وأضرابهما، يجد طُرو هذه الحالة في غير

مـورد، وأمثلتهـا كثـيرةٌ في تلـك الكتـب فراجـع.

فالنتيجـة : أنّ هـذا الوجـه لا يصلـح للخـدش بنسـبة الكتـاب إلى الشـيخ الطـوسي.

الوجه الثالث:

احتـواء النسـخة التـي بأيدينـا مـن الكتـاب عـلى أخطـاء وأغـلاط كثـيرة، وبالتـالي فـلا يحتمـل غفلـة الشـيخ الطـوسي (قدس سره) عنهـا، ومـع تنبّهـه لهـا لا يحتمـل عـدم إقدامـه عـلى تصحيحهـا، فـإذا كان الأمـر كذلـك لم تكـن لتبقـى في الكتـاب وتصـل إلينـا، وحيـث وصلـت إلينـا، فـإنّ الكتـاب ليـس للشـيخ الطـوسي (قدس سره).

والجواب عن هذا الوجه:

قـد تقـدّم[1] -في مـا تقـدّم- الحديـث فيـه عـن أغـلاط الكتـاب، وبالتـالي فـلا يصلـح أن يكـون وجهـاً للخـدش بنسـبة الكتـاب للشـيخ الطـوسي (قدس سره).

ويُضاف إلى ذلك:

أنّ الكتـاب عـادةً مـا يمـرّ بعِـدّة مراحـل مـن النّسـخ والمقابلـة، وقـد تعرضنـا في مباحثنـا الرجاليـة في حلقتهـا الثانيـة مفصـلاً لطبيعة

(١) يراجع: ص٥٧.

وأقسام التصحيف والأخطاء والخلل الذي يرد في الرّوايات[١]، ومع الالتفات إلى ذلك وإلى ما تقدّم، يتضح حال هذا الوجه وضعفه.

القسم الثّاني:

وهي الوجوه المثبتة لانتساب ما بأيدينا من كتاب اختيار معرفة الرجال للشيخ الطوسي (قدس سره)، فمنها:

الوجه الأول:

((أنّ من نُسخ كتاب الاختيار نسخة كانت موجودة بمكتبة السيّد حسن الصدر، بخط الشيخ نجيب الدين، وأستاذه صاحب المعالم، وهي مكتوبة عن نسخة بخطّ الشهيد الأول، وهي منقولةٌ عن نسخة بخط علي بن حمزة بن محمّد بن شهريار الخازن، وكان عليها تملّك السيّد أحمد بن طاووس[٢].

وعلي بن الخازن هذا كاتب هذه النّسخة، هو من أسباط الشيخ (رحمه الله)، فإنّ جدّه محمّد بن شهريار هو صِهر الشيخ على

(١) ينظر: عادل هاشم، المباحث الرجالية: ٢/ ٢٤١ وما بعدها.

(٢) ينظر: الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة:١/ ٣٦٥، النوري، خاتمة مستدرك الوسائل:٣/ ٢٨٧.

كريمته، كما صرّح بذلك المحقق الشيخ آغا بزرك الطهراني (قدس سره)[١].

ومن غير المحتمل أن تكون النسخة التي خطّها سبط الشيخ على أنّها كتاب الاختيار لجدّه من تأليف شخص آخر))[٢].

وهذا الوجه تامٌ، وما يمكن أن يشكل عليه من القول: بأنّه لابدّ من وجود قرينةٍ أو شاهدٍ أو مؤيدٍ على اعتقاد الناسخ لها بكونها للشيخ الطوسي (قدس سره) فهو موجود، وهو نفس كون المستنسخ لها من أسباط الشيخ الطوسي (قدس سره)، فإنّه عادةً -بل في الأعم الأغلب- يهتمّ النّاس كثيراً بكتب آبائهم وأجدادهم، ويبذلون الجهد الكبير والمال في سبيل الحصول على نُسخ من كتب ذويهم؛ لأنّه تراث خاصٌّ بالعائلة أولاً وبالذات، مقارنة مع ما يمكن أن يبذله الآخرون في تحصيل نسخة منها، وهذا الوجه كافٍ للاطمئنان بأنّ علي بن الخازن كان مطمئناً بشكلٍ أو بآخر بنسبة الكتاب إلى جدّه، فاستنسخه.

---

(١) ينظر: الطهراني، طبقات أعلام الشيعة: ٣/ ٨٨.

(٢) محمد رضا السيستاني: قبسات من علم الرجال: ٢/ ٩٧.

الوجه الثاني:

((أنّ من نُسخ كتاب الاختيار أيضاً، نسخة في مكتبة كلية الآداب بجامعة طهران، مقابلةً بنسخة مقروءة على السيّد أحمد بن طاووس، وعليها كتابة بالمقابلة بنسخة الأصل، الّتي بخط الشيخ[١].

علماً أنّ نسخة الأصل كانت موجودةً لدى السيّد علي بن طاووس[٢]، ويبدو أنّه قد رآها أخوه السيّد أحمد بن طاووس أيضاً، فقد ذكر المحقّق الداماد (قدس سره) في تعليقته على رجال الكشي ما لفظه:

((في أكثر النُّسخ العتيقة عن علي بن سُويد النَسائي، بفتح النون قبل السين والهمزة بعد الألف، وهو المروي عن السيّد جمال الدّين أحمد بن طاووس (قدّس الله نفسه الزكية)، وقد كتب بخطّه ـ يعني بخط الشيخ أبي جعفر الطوسي ـ في كتاب الاختيار من كتاب الكشي وهو هذا الكتاب))[٣])[٤].

---

(١) ينظر: مقدمة اختيار معرفة الرجال: ص ٢١ تحقيق الميبدي والموسويان.

(٢) ينظر: ابن طاووس، فرج المهموم: ص ١٣٠.

(٣) ينظر: الطوسي، اختيار معرفة الرجال، تعليقة السيّد الداماد: ١/ ٧.

(٤) محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ٢/ ٩٧ ـ ٩٨.

ودلالة هذا الوجه على ثبوت نسبة ما بأيدينا من الكتاب إلى الشيخ الطوسي واضح.

الوجه الثالث:

((أنّ كتاب الاختيار للشيخ أحد مصادر السيّد أحمد بن طاووس في كتابه حلّ الإشكال، كما صرّح بذلك في مقدمته[١]، وله إليه طريق، كما نصّ على ذلك أيضاً، وطريقه صحيح يُعلَم من إجازات البحار[٢].

وكتاب حلّ الإشكال وإن كان مفقوداً في هذه الأعصار، إلاّ أنّه كان موجوداً بخط ابن طاووس لدى صاحب المعالم (قدس سره)، وقد انتزع منه خصوص ما اقتبسه السيّد من كتاب الاختيار، وسمّاه التحرير الطاووسي، وتوجد نسخةٌ من هذا الكتاب بخطه الشريف في بعض المكتبات العامّة إلى اليوم[٣]، وقد طُبِع قبل عِدّة سنوات، وعند تطبيق ما ورد فيه مع كتاب الاختيار المتداول بين المتأخّرين، يظهر بوضوح أنّ نسخة السيّد ابن طاووس من كتاب الاختيار لم تكن تختلف عن النّسخة

---

(١) ينظر: الشيخ حسن، التحرير الطاووسي: ص ٢٥.

(٢) ينظر: المجلسي، بحار الأنوار:١٠٧/ ١٤٤.

(٣) ينظر: الشيخ حسن، التحرير الطاووسي: ص ١٣.

المتداولة بشيءٍ يعتد به، فلاحظ))[1].

وهذا الوجه في نفسه جيّدٌ، ولكن مع ذلك، قد يعترض عليه بالقول:

إنّ الإجازات العامّة والطرق العامّة للمتأخّرين إنّما كانت تبرّكية، ولم تكن مقرونة بالقراءة أو السماع، أو الإملاء مع مناولة نسخة خاصّة.

فبالتالي، لا ينفع هذا الوجه في إثبات صحة نسبة الكتاب إلى الشيخ الطوسي.

ويمكن الإجابة عن هذا الاعتراض، بالقول:

أولاً:

أنّه وإن كان الصحيح أنّ الإجازات العامّة والطرق العامّة للمتأخّرين طرق تبرّكية، وليست مقرونة بالمناولة والقراءة، أو السماع، ونحو ذلك من طرق تحمّل الرواية المعتبرة، ولكن في المقام خصوصيات:

الخصوصية الأولى:

أنّ تبرّكية الإجازات والطرق العامّة تشتدّ وضوحاً مع

(١) محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ٢/ ٩٦ ـ ٩٧.

طول الفترة التي تفصلها عن المتقدمين، كالشيخ الطوسي (المتوفّى ٤٦٠ للهجرة)، والنجاشي (المتوفّى ٤٥٠ للهجرة)، وأضرابهم ممن عاشوا في القرن الخامس الهجري، بل أدركوا النصف الثاني منه، مقارنةً بالعلامة المجلسي صاحب البحار (قدس سره) (المتوفّى ١١١١ للهجرة)، أو الحرّ العاملي (قدس سره) (المتوفّى ١١٠٤ للهجرة)، وبفارق زمني يقترب من ستة قرون، وهذا واضح بلا شبهة.

وأمّا مع قصر هذا الفاصل الزمني مع المتقدمين، كالقرنين مثلاً كما هو حال مع السيّد أحمد بن طاووس (المتوفّى سنة ٦٧٣ للهجرة)، أو السيّد علي بن طاووس (المتوفّى ٦٦٤ للهجرة)، فاحتمال ورود النسخ الأصلية لمؤلفات المتقدمين، أو النسخ المطابقة معها وارد وموجود، ويمكن أن يحصل عليه مثل هؤلاء الأعلام.

الخصوصية الثانية:

أنّ السيّد أحمد والسيّد علي ابني طاووس كانت لديهم مكتبةٌ كبيرةٌ لمؤلّفات أصحابنا في الحلّة في تلك الفترة، وكان لهم نفوذ اجتماعي وعلاقات كثيرة مع الأعيان والوجهاء، وهذا يعطيهم فرصة الحصول على نُسخ الكتب بصورة أيسر مقارنةً

بالآخرين.

ثانياً:

أنّه مع الإغماض عمّا تقدّم، والتسليم بكونها إجازات وطرق عامّة تبرّكية، تخلو من مناولة نسخة أصلية للكتاب، فيبقى هذا الوجه يحمل قيمةً احتماليةً معينةً يمكن أن تضاف إلى ما تحمله الوجوه الأخرى من قِيمٍ احتماليةٍ للوصول إلى الاطمئنان بنسبة ما بأيدينا من كتاب الاختيار للشيخ الطوسي.

ثالثاً:

أنّ قوّة هذه القرينة تكمن في مطابقة ما ورد فيه مع كتاب الاختيار، المتداول بين المتأخّرين، وظهور المطابقة وعدم الاختلاف بشيءٍ يعتدّ به، فإنّ هذا هو الذي يعطي لهذه القرينة قيمتها الاحتمالية الجيّدة، التي يمكن أن تنضمّ إلى باقي القرائن الأخرى، لتشكل بمجموعها بناءً للاطمئنان بكون ما بأيدينا من نسخة اختيار معرفة الرجال، هو من تأليف الشيخ الطوسي (قدس سره).

الوجه الرابع:

أنّ هناك نسخة من الجزء الأول من كتاب الاختيار، موجودة في المكتبة الوطنية بطهران، وهي مصحّحةٌ بخط

الشهيد الأول (قدس سره)، وقد ذكر بآخرها بخطه الشريف، ما يلي:

بلغت المقابلة بهذا الجزء من أوله إلى آخره بنسخة الأصلي بخط الشيخ السعيد أبي جعفر الطوسي (رضي الله عنه)، كتب أيضاً: بلغ مقابلة وتصحيحاً بحسب الجهد والطاقة، إلا ما زاغ عنه البصر، وحسر عنه النظر، بالنسخة المنقول منها إلى آخره، إلى أن قال: بيده الجانية محمّد بن مكّي العاملي لطف الله به يا ربّ العالمين.

ومثل هذا بمعية الاطلاع عليها، يحسم النّزاع في كون رجال الكشي الموجود بأيدينا، هو اختيار الشيخ (قدس سره) أو لا[1].

الوجه الخامس:

أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرسته حينما ترجم لنفسه، عَدّ كتاب اختيار الرجال في عداد مصنفاته ومؤلفاته[2].

وبمعية عدم ذكر هذا العنوان ونسبته لغير الشيخ الطوسي (قدس سره)، فتكون هذه قرينة على صحة نسبة ما بأيدينا من الكتاب للشيخ الطوسي (قدس سره).

---

(١) محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ٢/ ٩٦ هامش رقم ٣.

(٢) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٤٢ الرقم ٧١٤.

الوجه السادس:

ما تقدّم الإشارة إليه[1] من أنّ السيّد علي بن طاووس (رحمه الله) (المتوفى ٦٦٤ للهجرة)، قد نقل في كتابه فرج المهموم وجود مقدمة للكتاب، تشير إلى أنّ الكتاب من إملاء الشيخ الطوسي (قدس سره) (المتوفى سنة ٤٥٦ للهجرة) في المشهد الغَروي المقدّس، وهذه تنفع في أن تكون قرينة ذات قيمة احتمالية وإن كانت صغيرة؛ من جهة الخدش بكون هذه المقدمة لم تصل إلينا، وأنّها في نسخة دون أخرى، مع جهالة النّاقل لهذه المقدمة.

ولكن مع ذلك، فهذه القرينة تنفع مع انضمامها للقرائن الأخرى في إيراث الاطمئنان بكون ما بأيدينا من النّسخة من كتاب اختيار معرفة الرجال هو للشيخ الطوسي (قدس سره).

فالمختار في المقام:

صحّة انتساب ما هو موجودٌ بين أيدينا من كتاب اختيار معرفة الرجال إلى الشيخ الطوسي (قدس سره)، وكونها ممّا اختصره واختاره من رجال الكشي المفقود، والذي لم يصل إلينا؛ وذلك لتمامية ما تقدّمت من الوجوه، وقدرتها على إيراث الاطمئنان بذلك.

---

(١) يراجع: ص٥٠.

وبذلك ينتهي كلامنا في رجال الكشي، نحمد الله تعالى على هذا التوفيق، ومنه نستمدّ العون والتّسديد، والحمد لله ربّ العالمين.

قَائِمَةُ المَصَادِرِ

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

١. اختيار معرفة الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: الشيخ محمد جاسم الماجدي الطبعة الاولى: ١٤٤٠هـ، المطبعة: الصادق عليه السلام الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.
٢. اختيار معرفة الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: محمد تقي الميبدي والسيد ابو الفضل الموسويان الطبعة الاولى: ١٣٨٢هـ الناشر: مؤسسة الطباعة والنشر التابعة لوزارة الثقافة والارشاد الاسلامي- طهران
٣. اختيار معرفة الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) سنة الطبع : ١٤٠٤. المطبعة : بعثت - قم الناشر : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.
٤. الأعلام: الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦ هـ) الطبعة : الخامسة سنة الطبع : أيار - مايو ١٩٨٠ الناشر : دار العلم للملايين - بيروت - لبنان
٥. الأمان من أخطار الأسفار والأزمان: ابن طاووس، رضي

الدين علي بن موسى بن جعفر (ت ٦٦٤ هـ) تحقيق : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث. الطبعة : الأولى. المطبعة : مهر - قم سنة الطبع : ١٤٠٩. الناشر : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم المشرفة.

٦. بحار الأنوار الجامعة لدرر اخبار الائمة الاطهار: المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي (ت ١١١٠ هـ) الطبعة : الثانية المصححة. سنة الطبع : ١٩٨٣ م الناشر : مؤسسة الوفاء - بيروت - لبنان.

٧. بحوث في الفاظ التوثيق: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م المطبعة: مطبعة الصادق ع. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر

٨. التحرير الطاووسي: ابن الشهيد الثاني، جمال الدين أبو منصور الحسن الجبعي، العاملي (ت١٠١١هـ) تحقيق : فاضل الجواهري الطبعة : الأولى سنة الطبع : ١٤١١ المطبعة : سيد الشهداء (عليه السلام) - قم الناشر : مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي - قم المقدسة.

٩. تفسير العياشي دراسة وتحليل: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى، سنة الطبع: ٢٠٢٢م المطبعة: مطبعة الصادق ع. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر

١٠. الحدائق الناضرة في احكام العترة الطاهرة: البحراني، يوسف بن أحمد بن إبراهيم بن عصفور الدرازي (ت ١١٨٦ هـ) الطبعة: الثالثة، سنة الطبع : ١٤٣٦ المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة
١١. خاتمة مستدرك الوسائل: النوري، الحسين بن محمد تقي (ت ١٣٢٠هـ) تحقيق : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث طبعة : الأولى. سنة الطبع : رجب ١٤١٥. المطبعة : ستارة - قم الناشر : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم - ايران.
١٢. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: آقا بزرگ الطهراني، محمد محسن بن علي بن محمد رضا النجفي (ت ١٣٨٩ هـ) الطبعة : الثالثة ، سنة الطبع : ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م الناشر : دار الأضواء - بيروت - لبنان
١٣. الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق : جواد القيومي الإصفهاني الطبعة : الأولى. سنة الطبع : رمضان المبارك ١٤١٥ الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
١٤. الرسائل الرجالية : الكلباسي، أبو المعالي محمد بن محمد إبراهيم (ت ١٣١٥هـ) تحقيق : محمد حسين الدرايتي الطبعة

: الأولى سنة الطبع : ١٤٢٢ - ١٣٨٠ش المطبعة : سرور الناشر : دار الحديث.

١٥. روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه: المجلسي، محمد تقي بن مقصود علي (ت ١٠٧٠ هـ) تحقيق وتعليق: حسين الموسوي الكرماني وعلي بناه الاشتهاري الطبعة الثانية: ١٤٠٦ هـ الناشر: مؤسسة الثقافة الاسلامية

١٦. سماء المقال في علم الرجال: الكلباسي، أبو المعالي محمد بن محمد إبراهيم (ت ١٣١٥هـ) تحقيق : السيد محمد الحسيني القزويني الطبعة : الأولى، سنة الطبع : شعبان المعظم هـ١٤١٩ المطبعة : أمير - قم الناشر : مؤسسة ولي العصر (عليه السلام) للدراسات الإسلامية - قم المشرفة

١٧. طبقات أعلام الشيعة: آقا بزرگ الطهراني، محمد محسن بن علي بن محمد رضا النجفي (ت ١٣٨٩ هـ) الطبعة الاولى: ١٤٣٠هـ الناشر: دار احياء التراث العربي.

١٨. طبقات الرواة دراسة وتحليل: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢١م . المطبعة: مطبعة الصادق ع. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

١٩. فرج المهموم في تاريخ علماء النجوم: ابن طاووس، رضي الدين علي بن موسى بن جعفر (ت ٦٦٤ هـ) سنة الطبع :

١٣٦٣ ش المطبعة: أمير - قم الناشر: منشورات الرضي - قم
٢٠. فهرست أسماء مصنفي الشيعة: النجاشي، أحمد بن علي (ت ٤٥٠ هـ) الطبعة: الخامسة. سنة الطبع: ١٤١٦ الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
٢١. فهرست كتب الشيعة وأصولهم: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: الشيخ جواد القيومي. الطبعة: الأولى. سنة الطبع: شعبان المعظم ١٤١٧ المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.
٢٢. الفوائد الرجالية: بحر العلوم، محمّد مهدي بن مرتضى بن محمد الطباطبائي (ت ١٢١٢هـ) تحقيق وتعليق: محمد صادق بحر العلوم، حسين بحر العلوم الطبعة: الأولى. المطبعة: آفتاب الناشر: مكتبة الصادق - طهران.
٢٣. قاموس الرجال: التستري محمد تقي بن محمد كاظم بن محمد (ت ١٤١٥هـ) الطبعة: الأولى. سنة الطبع: ١٤١٩ هـ الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
٢٤. قبسات من علم الرجال: السيستاني السيد محمد رضا بن السيد علي (معاصر) جمعها ونظمها السيد محمد البكاء: طبعة أولية. الطبعة الأولى سنة ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦م الناشر: دار المؤرخ العربي - بيروت - لبنان.

٢٥. كليّات في علم الرجال: السبحاني، جعفر بن محمد حسين التبريزي (معاصر) الطبعة السادسة ١٤٢٥هـ طبع ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة
٢٦. الكُنى والألقاب: القمي، الشيخ عباس بن محمد رضا بن أبي القاسم (ت ١٣٥٩ هـ) الطبعة الخامسة ١٣٦٨هـ الناشر: مكتبة الصدر - طهران.
٢٧. المباحث الرجالية: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى: سنة ٢٠٢٠م، الناشر: دار المحجة البيضاء بيروت- لبنا ن
٢٨. مجمع الرجال: القُهْبائي، عناية اللهّ بن شرف الدين علي بن محمود (ت بعد ١٠٢٦ هـ) صححه وعلق عليه: السيد ضياء الدين العلامة طبع باصفهان ١٣٨٤هـ
٢٩. مرحلة ما قبل الاصول الرجالية: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة: الأولى سنة الطبع: ٢٠٢١م. المطبعة: مطبعة الصادق ع. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.
٣٠. معالم العلماء: ابن شهر آشوب، ابوجعفر، محمّد بن عليّ المازندرانيّ (ت ٥٨٨ هـ) تحقيق: مؤسسة ال البيت عليهم السلام لاحياء التراث- مشهد الطبعة الأولى: ١٤٣١هـ نشر: مؤسسة ال البيت عليهم السلام لاحياء التراث

٣١. مناقب آل أبي طالب: ابن شهرآشوب، أبو جعفر محمّد بن عليّ (ت ٥٨٨ هـ) تحقيق : لجنة من أساتذة النجف الأشرف أسنة الطبع : ١٣٧٦ - ١٩٥٦ م الناشر : مطبعة الحيدرية - النجف الأشرف.

٣٢. مناقب آل أبي طالب: ابن شهرآشوب، أبو جعفر محمّد بن عليّ (ت ٥٨٨ هـ) تحقيق: يوسف البقاعي الطبعة الثانية: ١٤١٢هـ طباعة ونشر: دار الاضواء بيروت - لبنان

٣٣. منتهى المقال في أحوال الرجال: المازندراني، محمد بن إسماعيل (ت ١١٧٣ هـ) تحقيق : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث. الطبعة: الأولى. سنة الطبع : ١٤١٦ المطبعة : ستارة - قم الناشر : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم المشرفة.

٣٤. منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال: الاسترابادي، الميرزا محمد بن علي (ت ١٠٢٨ هـ) تحقيق : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث الطبعة : الأولى، سنة الطبع : ربيع الاول ١٤٢٢هـ المطبعة : ستارة - قم الناشر : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم

٣٥. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: البغدادي، إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني (ت ١٣٩٩ هـ) طبعة استانبول ١٩٥١م الناشر : دار إحياء التراث العربي

- بيروت - لبنان
٣٦. مستدرك سفينة البحار: الشيخ علي النمازي الشاهرودي (ت١٤٠٥هـ) تحقيق وتصحيح : الشيخ حسن بن علي النمازي سنة الطبع: ١٤١٨هـ الناشر: مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

مُحتَوياتُ الكِتَابِ

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٩
المقام الأوّل: في التعريف بالكشي وبيان طبقته	١٣
الموضع الأوّل:	١٣
الموضع الثاني:	١٤
أولاً:	١٥
ثانياً:	١٦
ثالثاً:	١٦
الوجه الأول:	١٧
الوجه الثاني:	١٨
الوجه الثالث:	١٨
المقام الثاني: في اسم الكتاب الأصلي	٢٨
القول الأول: أنّ الكتاب الأصلي (معرفة الرجال)	٢٨
القول الثاني: أنّ اسم الكتاب (معرفة الناقلين).	٢٩
القول الثالث: أنّ اسم الكتاب (معرفة الناقلين)	٢٩
القول الرابع: أنّ اسم الكتاب (كتاب الكشي).	٢٩
المقام الثالث: في الحديث عن رجال الكشّي	٣٢
الجهة الأولى :	٣٢
الملاحظة الأولى:	٣٤

الموضوع	الصفحة
الملاحظة الثانية:	٣٥
الملاحظة الثالثة:	٣٥
الجهة الثانية:	٤٠
الكلام في السِّمات العامّة للكتاب	٤٠
السِّمة الأولى:	٤١
السمة الثّانية:	٤٣
السِّمة الثّالثة:	٤٤
السِّمة الرّابعة:	٤٤
السِّمة الخامسة:	٤٦
السِّمة السادسة:	٤٦
السِّمة السابعة:	٤٨
السِّمة الثامنة:	٤٩
السِّمة التاسعة:	٥٠
السِّمة العاشرة:	٥١
الجهة الثالثة:	٥٤
وهو في الحديث عن أغلاط كتاب الكشي	٥٤
القول الأول:	٥٦
القول الثاني:	٥٨

الموضوع	الصفحة
القول الثالث:	٦٠
الأمر الأول:	٦١
الأمر الثاني:	٦١
الأمر الثالث:	٦٢
الأمر الرّابع:	٦٢
الجهة الرابعة:	٦٣
أولاً: حذف طبقات الرجال.	٦٣
ثانياً: حذف أسامي الكتب والمصنّفات.	٦٦
ثالثاً: حذف بعض الروايات المتوافقة بالمضمون.	٦٧
رابعاً: تهذيب الكتاب من الأغلاط المعنوية.	٦٨
خامساً: مراجعة الرّوايات وتقويم بعض التصحيفات	٦٨
الجهة الثانية :	٦٩
وأمّا الكلام في المقام الرابع:	٧٢
القسم الأول:	٧٢
الوجه الأول:	٧٢
الوجه الثاني:	٧٤
المورد الأول:	٧٤
المورد الثاني:	٧٥

الموضوع	الصفحة
الوجه الثالث:	٧٨
القسم الثّاني:	٧٩
الوجه الأول:	٧٩
الوجه الثاني:	٨١
الوجه الثالث:	٨٢
أولاً:	٨٣
الخصوصية الأولى:	٨٣
الخصوصية الثانية:	٨٤
ثانياً:	٨٥
ثالثاً:	٨٥
الوجه الرابع:	٨٥
الوجه الخامس:	٨٦
الوجه السادس:	٨٧
فهرسُ المصادرِ والمراجعِ	٩١